وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

العلاقات الصينية ــالأمريكية بين التعاون و الصراع

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علاقات الدولية

التخصص:تعاون الدولي

من إعداد الطالب :

- بوبقرة حسين

تحت إشراف الأستاذ:

- د- أحمد طالب أبصير

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	بلغيت عبد الله	رئيسا
الأستاذ	أحمد طالب أبصير	مشرفا مقررا
الأستاذ	بلعربي علي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

نوقشت يوم:**2022/09/18**

إهداء

يشرفني أن أهدي ثمرة عملي هذا إلى :

إلى من قال فيهما الله سبحان و تعالى " وأخفض لهما جناح الذل من الرحمن و قل ربـي ارحمهما كما رباني صغيرا"

سورة الإسراء الآية 2

إلى رمز العطف و الحنان إلى ربيع الحياة و قارب النجاة و خلود الذكريات

إلى من كانت السبب في وجودي

" أمي"

الغالية أطال الله في عمرها

إلى من عقد لي دروب الحياة بالحب و إلى من أبصرت في عينيه إشراق المستقبل إلى من احتميت به غدر الزمن

إلى منير دربي أطال الله في عمره .

" أبي"

إلى إخوتي

إلى من حملتهم الذاكرة و لم تسعهم السطور في مذكرتي

شكر و عرفان

نشكر الله عز وجل على أن وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، ونشكر أستاذنا المشرف بلعربي

علي على مجموعة النصائح التي أمطرنا بها،

خلال إنجازنا لهذا البحث. دون أن ننسى شكر السادة الأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة الموقرين،

على قرأتهم وتصويبهم لهذه المذكرة. كما نتقدم بالشكر لجميع الأساتذة الذين ساعدونا ولم يبخلوا علينا بمجموعة من المصادر المفيدة. وكذلك نشكر كل عمال المكتبات وكل اللذين ساعدونا من قريب أو من بعيد وفي الأخير نحمد الله ونشكره على أن

سدد خطانا ويسر سبيلنا في إتمام هذه العمل

مقدمة

يعتبر ميدان العلوم السياسية وخاصة ميدان العالقات الدولية مسرح دراسة مختلف العلاقات بين البلدان. ومن بين العالقات التي تم دراستها، العلاقات الصينية – الأمريكية، وتعتبر هذه العلاقة فريدة من نوعها نظرا لم يحوزها من الاختلاف وتوافق، يرجع بدوره إلى تنوع المصالح بين الدولتين. بدأت هذه العالقة منذ 1899 حيث تشكلت في هذه السنة الجمهورية الصينية ، و كانت العلاقة مبنية على منهج "الباب المفتوح " وهذا إبان حكم وليام مكيلنلي " الرئيس الأمريكي حيث ينص هذا المنهج على تقبل الصين للتدخلات الأجنبية .

توتر العالقات الصينية الأمريكية وهذا إبان الحرب العالمي الثانية ونتج عن هذا الصراع أزمة الكورية 1953 وأزمة تايوان، ونتيجة هذا الصراع عزلت الصين تحت ما يسمى بسياسة "الستار الخيزرانى " وهذا بسبب مهاجمة الشيوعيين الفيتناميين ضد الولايات المتحدة الأمريكية، كما منع رئيس الصين تمويل البشري للمحاربة ضد الو.م أ.

تميزت العالقة الصينية الأمريكية بعد الحرب الباردة بالتنافس والتعاون نظرا لما تملكه الصين من مقومات الاقتصادية والعسكرية وهذا يجعلها من القوى الصاعدة التي تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوى الدولية الوحيدة التي تمتلك التفوق على مستوى المجالات العسكرية والسياسية، الاقتصادية والتكنولوجية، العسكرية والثقافية وهذا يجعل الولايات المتحدة الأمريكية الدول الوحيدة المتفوق تاريخيا.

كما تميزت فترة بعد الحرب الباردة بتشكيل عالقة دبلوماسية بين البلدين، خاصة بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 التي أكدت على وجوب وجود تعاون بين البلدين وهذا للحد من الإرهاب الدولي، فاعتبرت هذه الأحداث نقطة تحول في العالقة الأمريكية الصينية وهذا يؤدي إلى تعاون بدل الصراع القائم.

في هذا الإطار العام يعالج ضمنه هذه الدراسة والتي هي عبارة هذه التطرق للعالقة الصينية الأمريكية.

1) أهمية الدراسة:

نظرا لفائدة الموضوع وأهميته البالغة على عدة مستويات فهو يزخر بأهميتين أحداهما علمية وأخرى عملية

أ- الأهمية العلمية

نظرا للفائدة البالغة التي تزخر بها العالقات الصينية – الأمريكية أصبحت محط أنظار مختلف الباحثين والأكاديميين وهذا لتتبع مسار النزاع والتطرق الى ما يقصي إليه مستقبل هذه العالقة. قلة المصادر العربية التي تطرقت للعالقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية و غزو المنظور الغربي على الأدبيات.

ب- الأهمية العملية

– التطرق وتناول مثل هذه العالقة بين قويتين عالميتين يدعونا إلى معرفة مدى التوافق والاتفاق بين الدولتين وإلى أي حد تتقاطع مصالحهما وفي أي مجالات يتفاعلون بينها.

– التعرج ومعرفة أهم الوسائل المستخدمة والمعتمدة من طرف الدولتين وهذا سعيا لتحقيق أهداف مشتركة بينها وخاصة فيما يتعلق سيطرة على مناطق النفوذ العالمية .

– اعتبار الو.م. أ سابقا المحيط الأسيوي عبارة عن منطقة احتواء للاتحاد السوفياتي سابقا

– حداثة الموضوع وأهميته، وهذا نظرا لتطورات الحالية الحاصلة رغم عدم اعتبارها كأحداث جديدة.

2) الدراسات السابقة:

أ. كتاب "النفط والدماء، الاستراتيجية الأمريكية اتجاه إفريقيا – السودان نموذجا لكاتبته نجلاء مرعي الصادر عن المركز العربي للدراسات الإنسانية ب- كتاب مدخل للعلاقات

الدولية لكاتبه منذر محمد الصادر في 2002 عن بيروت مجد. ت. مذكرة بعنوان "مفهوم العادلة بين السياسة الخارجية الأمريكية، التدخل الأمريكي في العراق " من إعداد "مليكة قادري ".

ث- مذكرة بعنوان " الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغيير 1991-2006 من إعداد "عبد القادر دندان " ج- مقال بعنوان "نظرية الواقعية في العالقات الدراسة " من إعداد " أنور محمد فرح "

3) إشكالية الدراسة:

تتميز العلاقات الصينية – الأمريكية بالتدهور بين الاختلاف والتآلف وهذا ليس شيء غريبا ومرت العلاقات بمراحل عديدة بين التفاهم والاختلاف وهذا ليس بفترة معينة ولكن بفترات متباعدة وتميزت بالتوتر ولهذه العلاقات أهمية عالمية ما طبيعة العلاقات الصينية الأمريكية؟ وتتفرع من هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية أبرزها:

– ما هي أهم النظريات التي فسرت أن تحلل نوع العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؟

– ما هي محددات التنافس الصيني الأمريكي في هذه الفترة؟

– ما هي دوافع وأسباب التعاون الصيني – الأمريكي؟

– ما هي الرؤى المستقبلية للعالقات الصينية الأمريكية؟

4) الفرضيات:

وللإجابة عن هذه التساؤلات هناك عدة فرضيات:

* الصعود المفاجئ للصين أعاد للولايات المتحدة الأمريكية.

* اشتراك الصين والولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى وجود اتفاق وتماسك العالقات.

* مستقبل العالقات الصينية الأمريكية يحكمه ثالث مسارات.

5) الإطار المنهجي:

* **المنهج التاريخي:** يعتبر التاريخ أساس الدراسات بحيث يعتبر ركيزة الدراسات خاصة فيما يتعلق بدراسة العالقات الدولية وعليه فقد اعتمدت عليه في دراستي التي تتمحور حول العالقات الصينية الأمريكية وهذا لرصد الإطار التاريخي لمختلف المراحل التي مرت بها العالقة بين الدولتين.

* **المنهج الوصفي:** المنهج الوصفي من بين المناهج المعتمدة عليها في مجموعة من الدراسات خاصة إذا تعلق الأمر بدراسات العالقات الدولية فمن خلاله نصف مختلف جوانب المحيطة بالعالقات الدولية وهنا سأتطرق للعالقات التي تربط بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما قوتان بارزتان تسيران العالم بما تمتلكه كل منهما من قوى عسكرية واقتصادية.

* **المنهج المقارن:** لا شك فيه أنه لا غني عن المنهج المقارن إذا أردنا دراسة عالقة بن بلدين وهذا يدفعنا إلى عرض ومقارن بين ما تحوز كل من الدولتين وهذا بسبب اعتبار كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية قطبان مهيمنان على الساحة العالمية كما أن المقارنة تحكمها عدة محددات لعل أبرزها: المحددات الاقتصادية، والعسكرية، الجيوبوليتيكية والثقافية

6) أهداف الدراسة:

1- تهدف الدراسة إلى عرض العالقات الصينية الأمريكية وتتبع المسار التاريخي لها ومعرفة نوع العالقة .

2- معرفة سبب رجوع الخلافات بين الدولتين بعد أن كانت مستقرة بينها في فترات متنوعة

3- لتطرق ألسباب وعوامل المساهمة في تطور العالقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

7) تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: عولج في هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة حيث قسم إلى مبحثين تضمن المبحث الأول بعض تعريفات المتعلقة بالدراسة والثاني عنون بالإطار النظري للدراسة .

أما الفصل الثاني بعنوان طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول مراحل تطور العلاقات الأمريكية الصينية ، وفي المبحث الثاني إلى قضايا إشكالية فى العلاقات الأمريكية الصينية.

أما الفصل الثالث سنتطرق فيه أبعاد العلاقات الأمريكية الصينية في المبحث الأول سنتطرق البعد الاقتصادى فى العلاقات الأمريكية الصينية ، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى البعد العسكرى فى العلاقات الأمريكية الصينية.

وفي الأخير أنهينا هذا البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلنا لها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول
المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد :

نشأت العلاقات الدولية منذ القدم لكن هذا العلم لم يظهر ألا حديثا كعلم بارز وبعيد عن مختلف العلوم وأول منذ اهتم به الو، م، أ وقامت بتلقينه على مستوى جامعاتها بعد أن كانت معزولة عالميا وبعيدة عن الدراسات التي تتمحور حول العلاقات الدولية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: تعريف العالقات الدولية:

أصبح موضوع تعريف العلاقات الدولية يدور حول النقاشات والبحوث، فلم يتفق العلماء والباحثين حول تعريف واحد. فمنهم من يرى أنها لا تتعدى العلاقات بين البلدان، بينم أخرون يرون أنها تتجاوز الدول إلى أطراف جديدة. هل هذه العلاقات تدور حول النشاطات السياسية أو تتجاوزها إلى شركات ومنظمات دولية التي تؤثر على تبادل بين الشعوب ..الخ. ومن بين التعريفات التي أعطيت للعلاقات الدولية[1]:

- ما جاء به المؤرخ جان باتيست ديروزيل حيت قال بأن العلاقات الدولية تتكون عن طريق "العلاقات السياسية لدولة مع دولة، ومن تم علاقات مجموعات أو أفراد من جانبي حدود ومظهرها الأول، السياسة الخارجية، هو الأهم والأيسر منالا ".
- **يعرفها ريدولز:** العلاقات الدولية بأنها "تعني بدراسة طبيعة وتصريف وآثار العلاقات بين الأفراد أو جماعات يعملون في مسح ذي خصوصية تسوده الفوضى". فهنا أبعد ريدولز في تعريفه الجانب الدولي وركز على العلاقات بين الأفراد والجماعات.
- **نيكولاس سيلمان:** عرف العلاقات الدولية بشكل فضفاض على درجة، جعل منها حقلا يشمل نشاطات مختلفة كالاتصالات الدولية والتبادل التجاري والمباريات الرياضية، وغيرها. وعرفها بأنها "العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، والسلوك

[1]- منذر محمد: مدخل للعلاقات الدولية (ط1, بيروت, مجد) 2002, ص 16-17

الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تأثر بوجود أو سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دولة أخرى".

- **محمد السعيد الدقاق:** فأنه يفرق بين العلاقات الدولية والعلاقات الوطنية إلا حيث الوسط الاجتماعي الذي تتم فيه، بما أنها تعد "ظاهرة اجتماعية " فأنها ليست سوى سلسلة من المبادلات التي تتم في إطار اجتماعي معين وهي في هذا لا تختلف من حيث مضمونها عن العلاقات التي توصف بأنها وطنية، فكلاهما يتمثل في مبادلات مادية أو معنوية على أن الذي يميز هذه الطائفة من العلاقات عن غيرها هو الوسط الاجتماعي الذي تم فيه والذي يطلق عليه اسم المجتمع الدولي [1]. اذن العلاقات لازالت في حيزها الوطني والتبادل المادي والمعنوي بين الأفراد.
- **عرفها محمد طه بدوي** ب " العلم الذي يعني بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع". فمحمد طه يعطي للعلاقات الدولية تعريفا علميا خاضعا للتجارب والمقارنات.

بعد الاطلاع على مختلف التعريفات التي أتى بها جملة من العلماء والباحثين نرى أنهم لم يتفقوا على تعريف شامل للعلاقات الدولية، فمنهم من ركز على جانبها الخارجي للعلاقات، منهم من أخلط بين السياسة الداخلية للدولة وبين العلاقات الدولية داخل المجتمع.

فالعلاقات الدولية تخضع لعدة عوامل على المستوى الدولي وهي التي تبنيها فهي تشمل كل المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وهي تأثر دوليا ليس إقليميا فقط.

[1]- غريقيش مارتن وأوكلاهان تيري: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (ط1, الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث) 2002, ص167

المطلب الثاني: تعريف بعض المفاهيم (الحرب، التعاون، التوتر، التنافس، النزاع)

الحرب: هي نزاع بين بلدين أو أثر باستعمال الأسلحة ولا تعتبر حربا إلا إذا كانت خسائرها البشرية حوالي 1000قتيل وكذلك يشمل الحروب الأهلية. إن العلاقات الكلاسيكية تقوم بين الغايات السياسية والوسائل العسكرية وهناك أنواع من الحروب أحينا تقوم حروب على أسباب لا وجود مادي لها كالأسباب الإيديولوجية وهي تكون قناع لإخفاء السبب الحقيقي وراء الحرب.

التعاون: تعددت التعريفات لمصطلح التعاون وذلك حسب توجهات الواضع للتعريف وكلها تشمل الارتباط والتنسيق. التعاون يشمل التآزر والتكافل بين دولتين أو أكثر وهذا الترابط له أهداف مختلفة ولا تكون دائما مشتركة وهو لا يعني التوافق التام بين الدولتين. [1]

التنافس: هناك تعارف مختلفة بشأن هذا المصطلح فالتنافس يعني التنافي وهو يعني مختلف الاختلافات الموجودة بين الدول. فكل دولة تسعى إلى البروز والتقدم وفق المصلحة الخاصة[2]، ويكون هذا التقدم مناقص ومنافي لأي دولة أخرى منافسة لها. وهذا التنافس قد يشمل مختلف المجالات منها الاقتصادية والسياسية والحضارية كما أن هذا التنافس يبرز خاصة في المجال الأيديولوجي والديني.

التوتر: حالة يعيشها المجتمع حيث يعجز عن مواجهة المشاكل إلي تعترضه لبنائه، وتتحول تلك المشاكل إلى نزاعات داخلية وتؤدي لصراعات ينتج عنها انقسام المجتمع إلى جماعات متعددة.

[1]- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية, 2005

[2]- السيوفي نادر ،حروب في أفريقيا :كونغو الديمقراطية ، سيرليون انغولا ،ج ،السودان (الخرطوم) ، مكتبة الشريف الأكادمية ، 2008, ص 6-7

النزاع: هو عبارة عن صراع وقد يتحول إلى قتال وهذا يعود إلى عدم اتفاق إما في الأفكار أو المصالح. وقد تطرق بعض الباحثين إلى التعريف بالنزاع فعرجوا على النزاع الداخلي فقالوا إنه تنازع بين مجتمعات مختلفة (عرقيا وسياسيا ودينيا) وهذا النزاع يهدف إلى ابراز مختلف الثقافات والنزعات الدينية المختلفة. كما ذكر في التاريخ الإسلامي أن أحد أسباب النزاع البقاء، حيث قال الصحابي أبي ذر الغفاري رضي الله عنه: " عجبت لمن لا يجد قوت يومه كيف لا يحمل سيفه ويخرج باحثا عنه " وهذه أحد الأسباب المنطقية للنزاع. وقد يكون عبارة عن حرب أهلية وذلك ما يسمى بالنزاع المسلح. والنزاع عبارة عن واجهة المجتمع التي تعبر عن مختلف الصراعات الداخلية بين أفراده وهذا لا ينفي الحرص على توازن بين الأفراد حتى لا يتحول إلى صراع مسلح[1].

[1]- السيوفي نادر, مصدر سابق ص 6-7

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: المقاربة الليبرالية

تعود أصولها الفكرية إلى الثورة العلمية في القرنيين السادس عشر والسابع عشر، كما تعود إلى ظهور الثورتين الفرنسية والأمريكية اللتان نادتا بمبدأ الحرية والحقوق الإنسانية الذي يعد أحذ ركائز الليبرالية. وقد ظهرت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الأولى، على يد الرئيس الأمريكي وودور ولسون ومبادئ عبة الأمم للتراجع بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وهذا بسبب سيطرت النظرية الواقعية. برزت النظرية الليبرالية خاصة بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة، لتجد الركيزة الأساسية مع بداية الحرب الباردة وهذا ليطبق أنصار هذه النظرية مختلف توجهاتهم وأفكارهم.

ظهر الفكر الليبرالي مع بداية القرن التاسع عشر وهذا لتحرير التجارة من أغلال الماركنتيلبية، كما طبقت أفكار الليبرالية على الجانب السياسي.

مع بداية العصور الحديثة تناول مختلفة الفلاسفة المثالين العلاقات على ضوء القيم المثالية. فالضمير الأنساني يعتبر القاضي الفاصل في القضايا الأخلاقية وفي ضبط العلاقات الخارجية[1]

تعتبر مؤلفات كل من ريكاردو، أدم سميث، جون لوك، هارولد لاسويل، ايمانويل كانط، جيرمي بنتام أساس نقل أفكار النظرية الليبرالية ويعتبر جيرمي بنتام هو من وضع الخير لتجسيد مفهوم الأخلاقية العقلانية وعرفه بأنه "إعطاء أكبر درجة من السيادة لأكبر عدد من الناس. كما أنه رفض وجود عدة مقاييس للخير والشر. يتشارك كل من الليبراليون والواقعيون أن المجتمعات الدولية تعيش حالة فوضى، إلا أن الليبراليين يرون أنه لا فائدة من

[1]- أنور محمد فرح ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (السيلمانية تمركز كردستان للدراسات الاستراتجية)، ص 138

القضاء عليها، وللحد دون الفوضى والتقليل من تابعياتها، يجب وضع قوانين وذلك في قالب مؤسساتي، كما يجب وضع قيود تسيير على المجتمعات حتى تتصل مع بعضها البعض[1].

يرى اللبراليين أن تقنين فوضى النظام الدولي يكون بتجنب الدول لبعضها البعض وهذا للحفاظ على توازن القوى، كما تساعد على ربط المعاملات الدولية ووضع حدود رابطة بين الوحدات السياسية أهم أسباب الفوضى الدولية حسب كانط ترجع إلى عدم الاستقرار ولا عدالة وهذه أسباب تؤدي إلى نشوب حروب دولية[2].

وهذا ما تأكد عليه النظرية الواقعية ولكنها تتعارض في كونها تنفي التغلب على الفوضى، غير أن اللبراليين يرون أنه يمكن ذلك، من خلال التبادل التجاري للحد من التنازع بين البشر.

يرى الليبراليون أن النظام الدولي عبارة عن مجموعة متعددة من الدول تعيش في غياب السلطة المركزية وهذا لا يعني وجود نزاع دولي، كما أنهم يدعون على الفراسة الدولية يرى كانط أن الازدهار التدريجي للمجتمع يؤدي لظهور جماعات دولية خالية من الحروب والنزاعات الليبرالية المؤسساتية ترى أن الركيزة الأساسية لبناء السلم العالمي هو إنشاء المؤسسات المالية الاقتصادية والمالية وتعزيز دورها.

السلام الديمقراطي حسب أنصاره يتلخص في كونه "أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض" ومن رواده أمثال جيمس لي ري، مايكل دوريل و راست يرون أن هذه الدول تتبنى معايير التي تمنع استعمال القوة ضد من تتبنى نفس معاييرها.

[1]- مليكة قادري ، مفهوم الحرب العادلة بين السياسة الخارجية الأمريكية ، التدخل الأمريكي في العراق ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية والدراسة الاستراتجية ، جامعة حاج الخضر باتنة 2009, ص44

[2]- مليكة قادري, مرجع سابق، ص 44

تعود أصول فكرة السلام الدولي رغم قدمه إلى كانط وكتاباته حول الفلسفة السياسية في القرن الثامن عشر، أما نقاش حول هذا المفهوم كان مع مؤلف دوبل في بداية الثمانينات.

يرجع صب اهتمام الباحثين حول السلام الديمقراطي منذ 1990 ونهاية الحرب الباردة مع كتاب " نهاية التاريخ والإنسان الأخير" لمؤلفه فوكوياما، حيث أكد أنه يجب الدعوة إلى السلام والديمقراطية".[1]

المطلب الثاني: المقاربة البنائية ومقاربة الدور أولا: المقاربة النائية

ظهرت النظرية البنائية كنظرية مستقلة مع نهاية الحرب الباردة ومن أبرز روادها: بيتر كانز نشتاين وفريديك كراتوشويل ، ألكسندر وانت ونيكولاس أوناف ومن كتابات هذا الأخير "التضمنية البنائية جديدة في العلاقات الدولية".

جاءت النظرية البنائية كانعكاس للنظرية لليبرالية والواقعية، وأهم ما تقوم عليه هو الهوية والمعايير المثالية وتأثير الأفكار. كما يرى أنصار البنائية أن الأحداث الاجتماعية والتاريخية هي عبارة عن تمازج بين المصلحة والهوية. أما الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية التي يرأسها ألكسندر وانت هي:

1. الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل.

2. تذاتية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.

3. ضمن النظام الدولي تتشكل المصالح والهويات الدولية وهذا وفق إطار منظم.

[1]- عمار يالة ،مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية ،2012, ص 19

4. غياب الثقة بين الدول يؤدي إلى بناء قدرات دفاعية وهذا في وجود بعد عقلاني بين الأطراف العالمية وهذا لا ينفي عدم وجود علاقات إجتماعية[1].

يرى ألكسندر وانت أن البناء الذي ينبثق عن الارتباط البشري يحدد بالأفكار لا بالأمور المادية، وهذا لا يعني رفضه اللجانب المادي فهو يؤكد أن هذا الجانب مهم. وهو يعتمد على ثلاثة أنواع من الرؤى لمفهوم الأناركي من النظام الدولي:

1) النظرية الهويسية: نسبة إلى توماس هوبز

2) النظرية اللوكية: نسبة إلى جان لون.

3) النظرية الكاتبة: نسبة إلى ايمانوايل كانط

يأبى الكسندر واندت أن الفوضى الدولية تعود إلى سلوك الفاعلين فهذه الرؤية ليست حتمية فهي عصارة علاقات اجتماعية وما ينتج بينها من تفاعل وبناء تتغير الهوية حسب البنائيين بشكل واضح، إذا كانت هناك علاقات اجتماعية جديدة تساهم في تحديد نوع الهوية، مثل الحرب العالمية الثانية في أوربا، وأحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية. [2]

ومن خلال ما سبق نستخلص ما يلي:

أ- الرابط الموجود بين الهوية والمصلحة والقاعدة

ب- يتحدد سلوك الفرد من خلال الهوية كما تساعد على وجود تمازج بين الفاعل والبناء.

ت- من صعوبة وجد هوية جديدة وبالتالي من العي تغييرها.

[1]- خالد المصري ، النظرية البنائية في العلاقات الدولية (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية)، المجلد 30, العدد2, ص 321

[2]- المرجع نفسه، ص 321-327.

ترى النظرية البنائية أنه هناك رابط قوي يحكم العلاقات الدولية وهو الترابط الموجود بين المكونات أي الفاعل والبناء وإلى أية حد يمكن التفاعل بينهما[1]

تعتبر نهاية الحرب الباردة القاعدة التي تشكلت من خلالها النظرية البنائية، حيث يرى روادها أمثال: بيري بوزان، وريتشارد لتل أن دراسة العلاقات الدولية وتعريج على دور الهوية في بناء العلاقات الاجتماعية يأتي بعد نهاية النزعات.

ثانيا : مقاربة الدور :

انصب الاهتمام بالعلوم السياسية وتخصص العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين، وهذا نظرا للتطورات والتمازج الحاصل بين العلوم الطبيعية ومناهجها المطبقة على العلوم السياسية. وفي هذا الصدد، أهتم بعدة مفاهيم من بينها مفهوم الدور لينتقل من علم الاجتماع لغرض عليه مفكر والعلوم السياسية، أمثال وورلتر 1946و هولستي 1970 التأصيل وتنظير هذا المفهوم في السياسة الدولية باعتبار نظرية الدور عبارة عن وحدة بين الدول في إطار منهج سلوكي، الذي يدعو الدول إلى تعبير عن إرادتها باعتبارها كوحدات سياسية تسعى إلى تحقيق أهدافها، من خلال سلوكها السياسي الخارجي، الذي تفاعل إما ايجابا أو سلبا مع أهداف الوحدات السياسية الأخرى التي تختلف في تكوين أهدافها وقدراتها المادي .

الواقع الجيوستراتيجي ينص على أن اختلاف القدرات المتاحة والتوازنات القائمة تؤدي إلى تنوع الدور الحاصل بين فاعل ومتوسط فاعلية أو قبلها[2].

إن مفهوم الدور يتضمن ست مراحل وهي كالتالي:

---

[1]- المرجع السابق ، ص 332

[2]- عبد القادر دندان ، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006) مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية ، جامعة لخضر باتنة كلية الحقوق : قسم العلوم السياسية ، 2008ص 27

أ) **المرحلة الأولى**؛ بداية من توقعات الأشخاص حول الحقوق والواجبات الموصولة بالدور،

ب) **المرحلة الثانية**؛ إدراك الدور للدور المتوقع منه تأديته،

ج) المرحلة الثالثة؟؛

د) المرحلة الرابعة؛ الرؤية الشخصية لكيفية القيام بالدور،

هـ) المرحلة الخامسة؛ تحديد الفواعل المفروضة المحددة من قبل الأفراد أو القائمين بالدور أو كلاهما،

ن) المرحلة السادسة والأخيرة وهي فهم سلوك الدور وفحصه بدقة ومقارنة التوقعات المرجوة للتقييم وبذلك تواصل قواعد الدور ودراسة مدى الاستجابة [1]

تفترض نظرية الدور أنا الأفراد هم أعضاء مكانة اجتماعية ولهم توقعات حول سلوكهم وسلوك غيرهم، ويحدد دورهم وفق التفاعل الحاصل بين ثلاث معطيات أساسية وهي:

* **المعطيات الاجتماعية:** أي البناء الاجتماعي بمختلف مكوناته من وحدات المكانة الاجتماعية.

* **المعطيات الأنتروبولوجية:** الحقوق والواجبات الخاصة بكل مكانة المتضمنة وأخلاق و عادات معارف و عقائد .. الخ.

* **المعطيات النفسية:** المتمثلة في مختلفة القضايا النفسية الخاصة بالدور.

[1]- رشا أحمد اليسطي ، الدور الصيني في النظام الإقليمي لدول جنوب أسيا في الفترة 1991حتى 2008) رسالة مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية القاهرة, 2012, ص 13-12

تتنوع تطبيقات نظرية الدور ومفاهيمها المتعددة وتتعد مختلف المداخل المختلفة المشكلة لها منها النفسية واجتماعية وانتروبولوجية هناك مداخل مختلفة معالجة القضايا المرتبطة بدراسة الدور، حدد بروس بيدل خمس مداخل رئيسية ضمن نظرية الدور وهي:

نظرية الدول المعرفية : تركز على توقعات الدور والسلوك وتهتم هذه النظرية بالظروف الاجتماعية المؤثرة في تحديد التوقعات وتقنية قياسها أثرها على السلوك الاجتماعي ولهذه التوقعات مصدرين هما:

أ. معتقدات و تصورات الفاعل؛ المحملة بالمتطلبات مكانة الفاعل.

ب- متطلبات و تصورات الأخرين؛ وهي مختلفة ما يتوقعه ويحمله الغير حول الفاعل. نظرية الدور الوظيفية: تركز هذه النظرية على السلوكيات الأشخاص ذوي المكانة الاجتماعية عالية، فالدور في هذه النظرية تسعى إلى تفسير هذه السلوكيات وبناء معايير تنظمها، وأهم من تطرق إلى هذه النظرية نيونتون لكنها برزت أكثر مع مؤلفات بارسوتر و شيلز، الثنائي بيتس وهارفي[1] .

نظرية الدور الفاعلية الرمزية: تهتم هذه النظرية التي جاءت معاكسة للوظيفية التي تهتم بما يمارسه الناس من عمليات يمارسها الأفراد من خلال أدوارهم ومن ترأس هذه النظرية هو جورج هربتميد.

نظرية الدور البنيوية: في هذه النظرية لا يهتم بمعايير وتوقعات السلوك، كما يلقي بال لقدرة الفرد على التحرر من قيود منظومة القيم ومعاييرها، لكنها تهتم بالينى الاجتماعية للأفراد ذوي السلوك المشترك.

[1]- عبد القادر دندان ، مرجع سابق ، ص 23-32

نظرية الدور التنظيمية: تهتم هذه النظرية بالتنظيمات الرسمية وساهمت في تطوير الفكري لنظرية الدور المركز على النظام الاجتماعي، فالأدوار هنا محددة بوضعيات اجتماعية وتوجه بتوقعات معيارية، ونظرا لاختلاف المعايير بين الأفراد تنعكس على مطالب التنظيمات الرسمية والمجموعات غير الرسمية [1]

الدور الإقليمي لا يأتي من فراغ وإنما من إقليم محدد يشكل هدفا للسياسية الصينية التي وجب عليها الاطلاع عليه وهو عبارة عن نظام إقليمي لجنوب آسيا.

[1]- اعبد الله حجاب ، السياسة الاقليمية لإيران في آسيا الوسطى والحلي (1979-2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية (مذكرة مسلمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات أسيوية : كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلم السياسية والعلاقات الدولية جامعة 26 – 27الجزائر,2012, ص 26-27

الفصل الثاني
طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية

المبحث الأول: مراحل تطور العلاقات الأمريكية الصينية

تعود العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى عام1844م؛ حيث تم توقيع معاهدة وانجيا وهى أول معاهدة بين الطرفين، ونصّت على منح الأمريكيين مختلف الامتيازات والحصانات فى الصين. ومنذ تلك اللحظة أصبحت العلاقات الأمريكية الصينية تشكّل نموذجا خاصا من العلاقات الدولية يجمع بين الصراع والتعاون الحذر، ومزيجا فريدا من العلاقات الثنائية المعقدة للغاية أو المتناقضة؛ فكلا البلدين تتوافر لها عناصر القوة والإرادة السياسية للقيام بدور عالمى مميز يتخطى الدور الاقليمى الذى تلعبه. فالولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة فى العالم تريد الاحتفاظ بهذا الموقع المتميز لأطول مدى زمنى ممكن، والصين بثقلها الديموجرافى والاقتصادى والسياسى والعسكرى المتنامى تسعى للوصول إلى مرتبة القوة العظمى القادرة على التأثير فى مجريات التفاعلات العالمية فى القرن الحادى والعشرين[1].

وفى هذا المبحث ستناول الجذور التاريخية والارهاصات الأولى للعلاقات الأمريكية الصينية وكذا أبرز مراحل تطور هذه العلاقات[2].

المطلب الاول : ماهية العلاقات الأمريكية الصينية

لقد دخلت الولايات المتحدة القارة الآسيوية فى نهاية القرن التاسع عشر بموقف يختلف عن الدول الأوروبية؛ فبينما كانت الدول الأوروبية تسعى إلى إنشاء مستعمرات أو مناطق نفوذ فى آسيا، كانت الولايات المتحدة تدعو إلى انتهاج سياسة "الباب المفتوح" أى المساواة بين جميع القوى الأجنبية فى قدرتها على الوصول إلى الصين. وعقب انتهاء

[1]– أميمة على طه، "العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم 2002

[2]– محمود صافى، "العلاقات التركية– الإسرائيلية" (1996–2006) ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الحرب العالمية الأولى لم ترق الولايات المتحدة إلى مستوى إدعاءاتها لاسيما برنامج النقاط الأربعة عشر الذى تبناه الرئيس الامريكى ودرو ويلسون لاسيما فيما يتعلق بحق الشعوب فى تقرير مصيرها، وأصاب ذلك الصينيين بخيبة أمل كبيرة حينما أعطت معاهدة فرساى التى تمخضت عن مؤتمر فرساى الذى عُقد بعد انتهاء الحرب عام 1919 شبه جزيرة شاندونج المنزوعة من ألمانيا إلى اليابان بدلا من إعادتها للصين[1].

لكن إدارة الرئيس الأمريكى روزفلت قدمت للصين مساعدات غذائية ضخمة خلال المجاعة الكبرى فى أواخر العشرينات من الألفية السابقة، ودعمت الولايات المتحدة الحكومة الصينية بزعامة شيانج كاى شيك فى بسط سيطرتها من جديد فى حملتها ضد أمراء الحرب المحليين والتى سُميت "المسيرة نحو الشمال" فضلا عن الدعم الأمريكى للصين ضد اليابان فى المحيط الهادى خلال حرب المحيط الهادى وذلك من خلال إرسال معونات عسكرية ضخمة لمنطقة الحدبة "سلسلة جبال الهيمالايا وسيشوان".

بعد سقوط الصين وتأسيس جمهورية الصين الشعبية أكتوبر 1949 إثر انتصار الشيوعيين بقيادة ماوتسى تونج وانسحاب شيانج كاى شيك ورجاله إلى تايوان ادركت الصين الخطر المحدق بها نتيجة لعبور قوات كوريا الشمالية فجر 25 يونيو عام 1950 واجتياح الأراضى الكورية الجنوبية، وأخذت الصين تتدخل فى الحرب بين الكوريتين عن طريق متطوعين شاركوا فى القتال الذى دار هناك[2].

ومن الجدير بالذكر أن هذه الحرب قد ألقت بظلالها على العلاقات الأمريكية الصينية، فأساءت كثيرا إلى العلاقات بين الدولتين لسنوات طويلة؛ فقد تحملت الصين بسببها

[1]– رشا أحمد الديسطى، "الدور الصينى فى النظام الإقليمى لدول جنوب شرق آسيا"(1991–2008)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2012

[2]– باهر مردان، العلاقات الصينية اليابانية، بكين 2015

خسائر فادحة وتطبيقها لسياسة العزل الذاتى وتدشين حملات جماهيرية مناهضة للولايات المتحدة، فضلا عن تطبيق الولايات المتحدة لسياسة تطويق الصين لتدخلها ومساعدتها للشيوعيين الفيتناميين ضد الولايات المتحدة، وكذا فرض الحظر على التجارة مع الصين ضغطت الولايات المتحدة على حلفائها الغربيين فحذوا حذوها فى العام التالى، فأتّهم الغرب الصين بتقديم مساعدات ضخمة للقوات التى تقاتل الفرنسيين فما كان من الرئيس الأمريكى أيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دلاس، إلا أن أستقر رأيهما على تطبيق سياسة " تطويق الصين" وساورتهما فكرة إنقاذ فرنسا عسكريًا، حتى ولو أدى ذلك إلى خطر الدخول فى حرب مع الصين وتمّ عقد مؤتمر يضم خمس دول من بينها الصين، وكانت نتيجته اتفاقيات جنيف التى قضت بإنسحاب فرنسا من المنطقة وعدم تدخل الدول الأخرى. لكن الولايات المتحدة ما لبثت أن نشرت مظلتها على فيتنام الجنوبية بوجه خاص، مما كان له الأثر الواضح فى تدهور العلاقات أكثر فأكثر بين بكين وواشنطن. توالت الأحداث والتطورات لتزيد الهوة عمقا وأتساعا، وقرر الرئيس الأمريكى إيزنهاور عدم تحييد مضيق فورموزا، ومواصلة الأسطول السابع حماية حكومة تايوان، وتم التوقيع على اتفاقية الدفاع المتبادل بين الطرفين عام 1954وبمقتضاها تعهدت الولايات المتحدة بحماية تايوان ضد الهجوم المسلح والنشاط التخريبى الشيوعى الموجهين من الخارج من أجل سلامة أراضيها واستقلالها السياسى[1].

مع تفكك التحالف بين الصين والاتحاد السوفيتي بين عامي 1959 و1963 أصبحت العلاقة مثلثة الأضلاع[2].

[1]– فوزى درويش، "الشرق الأقصى: الصين واليابان"، دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة 1997

[2]– محمد عطية محمد ريحان، "التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة 2012

حيث ظلت الصين فى المعسكر المناهض للولايات المتحدة وبقيت تشجب "التعايش السلمى" لكنها كانت تعارض بضراوة ضد نفوذ موسكو في العالم الثالث. ولزم الدبلوماسية الأميركية عشر سنوات تقريبا حتى تمكنت من الاستفادة من الفرص التى وفرها الانقسام بين الصين والاتحاد السوفيتى[1].

كانت إدارة نيكسون بحاجة للصين للضغط على فيتنام وإنهاء الحرب فى الهند الصينية، وبعد لقاءات سرية، قام ريتشارد نيكسون بزيارة تاريخية إلى الصين عام 1972 رافقه فيها هنرى كيسنجر، واجتمع مع الرئيس ماوتسى تونج لإرساء أسس التفاهم بين الصين والولايات المتحدة. وقد ترتب على الزيارة أن أصدر الجانبان الأمريكى والصينى بيانا مشتركا "بيان شنغهاى" ؛ وقد صرح الجانب الأمريكى فيه بأن السلام فى أسيا والعالم يتطلبان جهودا من أجل تخفيف التوتر القائم[20]، واستئصال الأسباب الجذرية للصدام مما يؤدى إلى تحسين العلاقات بين البلدين ذات العقائد المختلفة، من أجل إنهاء أى صدام أو سوء فهم ينتج عن ذلك، ولشعوب الهند الصينية الحرية فى أن تقرر مصيرها وحدها، ويعنى ذلك نية القوات الأمريكية الانسحاب نهائيا من المنطقة، مع الاستمرار والمحافظة على علاقتها الوثيقة مع كوريا واليابان، كما تساند حق شعوب جنوبى أسيا فى صنع مستقبلها فى سلام[2].

أعلن الجانب الصينى استنكاره للقمع والرعب من قبل الدول الكبرى للدول الصغرى والضعيفة، وتأييده بحزم لنضال جميع الشعوب والأمم المقهورة وأيدت توحيد شطرى كوريا بالطريقة السلمية، وأعلنت معارضتها بعث النزعة العسكرية اليابانية .وبالرغم من الاختلافات الجوهرية بالنسبة لنظمها الاجتماعية ولسياستهما الخارجية، أتفق الطرفان على أن تتمكن البلدان من إقامة علاقتهما على أساس احترام السيادة، والتكامل الإقليمى لجميع الدول وعدم

[1]– منصور فالح إسماعيل، "الفرص والتحديات للنمو الصينى كقوة عظمى" (1990–2008)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة: عمادة الدراسات العليا، الأردن، 2009

[2]– حكيمى توفيق، الحوار النيوواقعى – النيوليبرالى حول مضامين الصعود الصينى، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2008

الاعتداء على الدول الأخرى، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة فى المكاسب المتبادلة والتعايش السلمى وتسوية الصدامات الدولية دون اللجوء أو التهديد بالقوة، وفى هذا الإطار صرّح الطرفان بما يلى:

– أى تقدم نحو إقامة علاقات طبيعية بينهما هو في صالح جميع الدول.

– كلاهما يود تخفيف خطر الصدام المسلح الدولى.

– عدم سيطرة أى من الطرفين على منطقة أسيا والمحيط الهادى، ومعارضتهما لأى طرف آخر فى إقامة مثل هذه السيطرة.

– عدم عقد اتفاقيات تضر بمصالح الطرف الآخر.

–اتفاق قوة عظمى مع قوة عظمى أخرى، يعد ضد مصالح شعوب العالم.

لقد مثّلت هذه الزيارة بداية حوار صيني أمريكي حقيقي، ولعل أبرز مكاسب الصين منها:

الحلول في الأمم المتحدة محل تايوان التي طُردت من المنظمة، وأن مشكلة تايوان سوف تحل لصالحها، كما زادت قوة مركزها إزاء الاتحاد السوفيتى[1].

أما بالنسبة لنيكسون: فقد زادت فرص إعادة انتخابه للرئاسة، وقدرته على كبح جماح الاتحاد السوفيتى، وردع أى خطر محتمل من جانب اليابان فى المستقبل.

[1]– محمود خليفة جودة محمد، "أبعاد الصعود الصينى فى النظام الدولى وتداعياته" (1991–2010)، المركز الديمقراطى العربى، إبريل 2014

المطلب الثاني: انواع العلاقات الأمريكية الصينية

وبالرغم من تعهد الطرفين فى" بيان شنغهاى "بالعمل من أجل تطبيع العلاقات بينهما، إلا أن شيئا من هذا القيل لم يتم بسبب فضيحة "ووترجيت" ومشكلة فيتنام، وموت ماوتسى تونج، فضلا عن مشكلات أخرى.

ظل الحال كذلك إلى أن تولى كارتر الرئاسة فبعث فى عام [22]1978 إلى بكين بمستشاره لشئون الأمن القومي زبغنيو بيرجنسكى الذى كان الصينيون يكنون له تقديرا كبيرا، بسبب آرائه المضادة للأهداف السوفيتية، فتم الاتفاق على الآتى:

– إقامة علاقات دبلوماسية اعتبارا من أول يناير 1979 م.

– أن تنهى الولايات المتحدة علاقاتها مع تايوان، واتفاقية الدفاع المتبادل وسحب قواتها من الجزيرة.

ومن ثم برز فى فترة الثمانينات تيار فى الصين يدعو إلى عدم العزلة والأخذ بالتكنولوجيا الغربية المتقدمة عن طريق الولايات المتحدة، وقد أنتصر هذا التيار[23]، وتبريره إذا كانت هذه القوة سلاحا لمواجهة السوفيت فى المرحلة الحاضرة، فلا بأس أن تستغنى الصين فيما بعد عن الخبرة الأمريكية طالما أحرزت بكين قدرا من السبق والتقدم يغنيها عن الاستعانة بالولايات المتحدة وخبرائها. وعلى إثر هذا التقدم فى العلاقات الأمريكية الصينية فى فترة رئاسة كارتر قامت الصين بغزو فيتنام بموافقة ضمنية من واشنطن لمعاقبة الفيتناميين على غزو كمبوديا.

قام زعيم الصين الجديد دنغ شياو بنغ بزيارة شهيرة إلى الولايات المتحدة، ومع ذلك فإن سياسة دنغ تجاه الولايات المتحدة لم تأخذ شكل التحالف، بل حافظ على مسافة ثابتة وبدأ يحكم على كل حالة على حدة وفق وقائعها الموضوعية أو حسب ما تمليه مصالح

الصين. وبعد فترة قصيرة قام دنغ بخطواته الأولى نحو تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتى، والتى كانت قد توقفت وتعرقلت بسبب النزاعات الإقليمية. [1].

في نهاية فترة رئاسة كارتر، هاجم رونالد ريجان خصمه لضعف موقفه تجاه الصين، مدعيا أنه سيوفر دفاعا أفضل عن تايوان. وبعد انتخابه، سعى إلى زيادة مبيعات الأسلحة إلى تايوان؛ مما جرّ عليه غضب الصين. واستمر الخلاف حتى تم التوقيع على البيان الثانى بين الصين والولايات المتحدة في يونيو 1982، وهو الذى ربط بشكل أساسى بين وعد أميركى بتخفيض شحنات الأسلحة إلى تايوان وتحقيق السلام والاستقرار فى مضيق تايوان. وظل هذا التعهد المشروط مصدرا للجدل حتى يومنا هذا؛ حيث ترى الصين الشعبية وجوب وضع سقف لشحنات الأسلحة في حين تحدد الولايات المتحدة سياستها بناء على منسوب التوتر ومستوى الحشد العسكري الصينى فى المنطقة[2].

وكما أشرنا آنفا إلى كون الصين والولايات المتحدة قد شهدتا علاقات دبلوماسية فعلية عام 1979، أى قبل توقيع بيان حول بيع الأسلحة الأمريكة لتايوان عام 1982، بيد أن العلاقات الثنائية بينهما كانت متأزمة الى حد كبير بسبب بيع الأسلحة لتايوان.

وفي الفترة ما بين العاشر والسادس عشر من يناير عام 1984، قام رئيس الوزراء الصينى جاو تزى يانغ بزيارة للولايات المتحدة، وهى الزيارة الاولى التي يقوم بها قائد صينى كبير للولايات المتحدة بعد زيارة دنغ شياو بنغ لها عام 1979. وفى الفترة من السادس والعشرين من أبريل إلى الأول من مايو من العام نفسه قام الرئيس الأمريكى رونالد ريجان

[1]– سهرة قاسم محمد حسين، "الصعود الصينى وتأثيره على الهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط" (2001–2009)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2010

[2]– أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوى، "مفهوم تحول القوة فى نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2009

بزيارة للصين، حيث فتحت الزيارات المتبادلة عالية المستوى بوابة تقدم العلاقات الصينية الأمريكية تقدما بناء. وفى فترة زيارة ريجان للصين تم التوقيع على اتفاقية الاستخدام السلمى للطاقة النووية بين البلدين [1].

إن التوقيع على مثل هذه الاتفاقية يعكس مدى ما وصلت اليه العلاقات الثنائية من تقدم غير اعتيادى وعلى مدى الثقة المتبادلة الكبيرة بينهما حينذاك؛ إذ أن استخدام الطاقة النووية سلميا من شأنه أن يشمل بشكل طبيعى التكنولوجيا النووية الحساسة إلى حد كبير. وعلى الرغم من طابع الاستخدام المدنى للتكنولوجيا النووية، إلا أن إمكانية تحويلها للاستخدام العسكرى واردة وممكنة. لذا يمكن القول إن العلاقات الصينية الأمريكية عام 1984 تضمنت إلى حد معين شكلا من أشكال التعاون الإستراتيجي [2].

منذ ذلك الحين وحتى عام 1989، كانت العلاقات الصينية الأمريكية تتصف بالتقدم والتطور بشكل إجمالى. وفى هذه المرحلة، كان كل جانب من الجانبين يعتبر الاتحاد السوفيتى خطرا استراتيجيا عليه، الأمر الذى شكّل شرطا أساسيا للتعاون بين الجانبين. وعلى مستوى السياسة المحلية، كانت الصين التى تعيش بداية تنفيد سياسة الإصلاح والانفتاح تواقة إلى التخلص من حالة العزلة التى هى فيها منذ ستينات القرن العشرين، والسعى لجلب الاستثمارات الدولية والتكنولوجيا الجديدة، فمن الطبيعى أن تكون الولايات المتحدة هى الرديف الافضل[3].

[1]– العلاقات الأمريكية الصينية واستراتيجة واشنطن التى تزعزع استقرار منطقة آسيا الباسفيك"،مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، فبراير 2012

[2]– خضر عباس عطوان، "مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004

[3]– مروان قبلان، "المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة فى معادلات القوة والصراع على سوريا"، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015

أما من الجانب الأمريكى، كان ريجان يرى الصين حجرا على رقعة شطرنج العلاقات الثلاثية الصينية الأمريكية الروسية، ولا يرغب أيضا فى تفويت سوق الصين الكبير الذى يشهد نموا سريعا[1].

وفى الوقت نفسه كان يترقب أن تدفع سياسة الإصلاح والانفتاح في نهاية المطاف بالصين نحو الديمقراطية . ونتيجة للدواعى الاستراتيجية المتبادلة لدى الجانبين ومواجهتهما لعدو مشترك عاشت العلاقات الصينية الأمريكية حالتها الفضلى في هذه الفترة .

وابتداء من حملة رونالد ريجان الانتخابية الناجحة عام 1980 وحتى وصول جورج بوش الأب إلى سدة الرئاسة الأمريكية، ظلت دورة سياسية داخلية تتحكم بالعلاقات الصينية الأمريكية؛ حيث انتقد كل مرشح فائز سياسة سلفه تجاه الصين، ووعد بموقف أكثر صرامة (بشأن قضايا الأمن بالنسبة للجمهوريين، وبشأن التجارة وحقوق الإنسان بالنسبة للديمقراطيين). وقد اختلفت الصين الشعبية مع كل رئيس جديد، حتى تم التوصل إلى حل وسط جديد، وبعد ذلك عبّرت دائما عن أسفها على رحيل كل رئيس. وبناء عليه نجد أن ريجان قاد حملة لأجل تايوانليأتى الرئيس جورج بوش الأب ويعيد التوازن فى بداية حكمه للعلاقات الأميركية مع اليابان[2].

ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد، أنه عقب وقوع "حادثة تيان آن مين" عام 1989 ، أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش فى الخامس من يونيو عن تبنيه لسلسلة الاجراءات العقابية ضد الصين، بما فى ذلك وقف جميع الزيارات والتبادلات بين كبار المسؤولين،

[1]– تطور الموقف الأمريكى من النظام السورى: من دعوات الإصلاح إلى التفاوض"، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، إبريل 2015

[2]– سنية الحسينى، "سياسة الصين تجاه الأزمة السورية: هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة فى المنطقة؟"، القدس العربى، إبريل 2015

ووقف جميع الصفقات العسكرية والتجارية بين البلدين، وإعادة النظر فى مسألة إقامة الطلبة الصينيين فى الولايات المتحدة .

وتلا ذلك اتخاذ البيت الأبيض والكونغرس تباعا مشاريع عقابية اكثر دقة ضد الصين، حتى كادت الاتصالات جميعها أن تتوقف بين البلدين، حتى التبادلات العلمية وعلاقات التوأمة بين واشنطن وبكين هي الأخرى انقطعت، فدخلت العلاقات الصينية الأمريكية فى فترة شتاء قارس صعبة للغاية[1].

جمدت إدارة بوش العلاقات الصينية الأمريكية تحت شعار حماية "حقوق الإنسان" ، مما دلّ دلالة تامة على أهمية قضية حقوق الإنسان فى هذه العلاقات.

أما بيل كلينتون فقد اختار التجارة كنهج رئيسى في التعامل مع الصين مانحا إياها أفضلية فى التجارة، ودخلت الصين منظمة التجارة العالمية فى عام 2001 بعد مفاوضات فاشلة عام 1999.

وتحدّث جورج بوش الإبن أثناء حملته الانتخابية عن الصين واصفا إياها بأنها "منافس استراتيجى" [2].

وبدأت وزارة الدفاع الأميركية تركز اهتمامها نحو آسيا قبل أن تعطل هجمات 11 سبتمبر 2001 هذا التوجه وتعيد استئنافه فى عام 2012 فى ظل إدارة الرئيس باراك أوباما كجزء من سياسة "التحول نحو آسيا"، "التوجه الاسيوى للسياسة الخارجية الأمريكية" بعد الانسحاب من العراق والرحيل المتوقع للقوات الأميركية من أفغانستان فى عام 2014

[1]– أميمة على طه، "العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم 2002

[2]– خضر عباس عطوان، "مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس جيانغ تسه مين الذى خلف دنغ شياو بنغ قد سعى إلى علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة؛ مما حدّ من الخلافات وعزز من التعاون بين الطرفين بشأن القضايا الرئيسية المطروحة أمام الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، يُعد قرار الصين بعدم الاعتراض على الحرب الأمريكية على العراق فى 2002-2003 معلما بارزا فى هذا المسار، حاله حال قرار التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لم يدرج باراك أوباما موضوع الصين في حملته الانتخابية للفترة الرئاسية الأولى، باعتباره قضية انتخابية كبرى، بخلاف ما كان عليه الأمر في حملات من سبقه ولمدة طويلة. وفي الواقع ينطبق ذلك على حملة خصمه الجمهورى، جون ماكين الذي كان من أشد المخالفين لسياسة جورج بوش المتشددة نحو الصين. بدأ الفصل الأول من إدارة أوباما بتجديد الجهود لصياغة شراكة مع الصين[1].

وخلال زيارة أوباما الأولى للصين وفى نوفمبر 2009، ذكر البيان المشترك عبارة "المصالح الأساسية" للبلدين، وهي عبارة مهمة بالنسبة للصين التي تدرج تحت هذا البند العديد من المطالبات السيادية. وقد تعاونت الصين إلى حد كبير في المساعدة على حل الأزمة المالية الكبرى عام 2008 من خلال إطلاق حزمة من الحوافز الاقتصادية الضخمة للحفاظ على النمو الاقتصادي فيها[2].

---

[1]- Kevin Rudd, THE FUTURE OF U.S.- CHINA RELATIONS,Belfre Center For Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, April 2015

[2]- معتز سلامة، "الصين والولايات المتحدة جوهر الخلاف"، السياسة الدولية، العدد 126، 1996، ص 51-52

لكن وضع الصين الاستراتيجي تنامى باستمرار منذ ذلك التاريخ، بعد أن عكست سياساتها السابقة تجاه جيرانها الآسيويين في تحد ضمنى للتفوق الأميركي فى آسيا والمحيط الهادى فى المستقبل [1].

فمنذ أواخر عام 2009، مع بعض الانقطاعات، تكررت حوادث الحدود بينها وبين اليابان والفلبين وفيتنام والهند بانتظام، بينما ظلت قدرة الصين على إبراز قوتها فى ازدياد مستمر فى حين تحول حلفاء الولايات المتحدة فى المنطقة على المستوى الثنائى وبشكل متزايد إلى الولايات المتحدة بحثا عن الأمان ملقين برهاناتهم ضد بكين.

فى الظاهر، تلعب الصين لصالح الولايات المتحدة لأنها تضمن تقريبا استمرار علاقات التحالف بين الولايات المتحدة وآسيا، ولكنها فى الوقت نفسه تحرج الولايات المتحدة، التى نشرت آنذاك 60% من قواتها البحرية فى آسيا بكلفة كبيرة، وفي مهمة دفاعية بحتة. كذلك أصبحت النزعة القومية المتصاعدة فى الصين عاملا له تأثيره؛ فعلى الرغم من أن النظام الاستبدادى لا يسعى بالعادة للحصول على موافقة الرأى العام، لا يستطيع أى فرد من القيادة تحمل وزر اتخاذ موقف معتدل علنا، خوفا من وصفه بـ"الخائن"، ومن شأن ذلك أن يخلق مناخا صعبا يؤثر سلبا على مجمل العلاقة بين الدولتين.

وفى الحقيقة فإن البلدين مستمران فى التعاون بشأن مجموعة واسعة من القضايا؛ فالصين تضغط على كوريا الشمالية لاتخاذ مواقف أكثر اعتدالا، وبالرغم من أن الولايات المتحدة تتحرك فى مسألة تايوان، إلا أن تحركاتها كلها خلت من دعم الاستقلال كخيار

[1]– إبراهيم عرفات، "الصين وحواجز الصعود"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص 13-15

يتخذه الناخبون فى الجزيرة. وتقبلت الولايات المتحدة مساعى الصين فى جميع أنحاء العالم لتؤمّن نفسها بالطاقة والمواد الخام [1].

لا بل فتحت أبوابها للاستثمارات الصينية فى هذا المجال مؤخرا.

وفى واقع الحال، وبعد ثلاثة عشر سنوات من التدخل الأميركى فى العراق، نجد أن الصين تملك أكثر من حصص الولايات المتحدة في النفط العراقى، وهو الوضع الذي لم يكن من الممكن تصوره سابقا. وسمحت الصين بالتدخل فى ليبيا بدون معارضة، رغم أن هذا تسبب في جدل داخلى بعد أن خسرت مكاسب اقتصادية في هذا البلد. أما معارضتها للتدخل فى سوريا، فعلى الرغم من أنه يبرّر كمسألة مبدأ، إلا أنه أكثر ارتباطا بما بقى من تضامن مع روسيا في الأمم المتحدة بشأن القضايا السيادية الكبيرة، وسيتم تناول القضية السورية والموقف الأمريكى والصينى منها بشئ من التفصيل فى الفضل الثالث من هذا البحث.

[1]– حكيمى توفيق، الحوار النيوواقعى – النيوليبرالى حول مضامين الصعود الصينى، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2008

المبحث الثانى: قضايا إشكالية فى العلاقات الأمريكية الصينية

إن الولايات المتحدة دولة عظمى ذات سيادة عالمية، ودولة قوية؛ ولذا تسعى دائما إلى فرض وضعها السياسى.

أما الصين فهى دولة ذات توجهات اشتراكية بينما الولايات المتحدة هى دولة رأسمالية ترفض المد الاشتراكى؛ لذلك تمثّل العلاقات الأمريكية الصينية

– كما سبق وأشرنا فى السابق – نمطا فريدا فى العلاقات الدولية؛ فهذه العلاقات لها تعقيداتها الخاصة وصرعاتها الخفية والمعلنة، الظاهرة والكامنة، العاجلة والآجلة. كما أنها تتسم بدرجة كبيرة من التغير فنجدها تنحو إلى درجة متقدمة من التعاون فى بعض النواحى، وإلى درجة متوسطة من التعاون فى بعض النواحى الأخرى، كما قد يحدث هذا التغير فى نفس القضية بتغير الزمن، ويعكس هذا المدى الواسع الذى تتراوح فيه العلاقات عدم قدرة صانع القرار على التوفيق بين المصالح المختلفة لدولته من علاقتها بالدول الأخرى، وعمق روابط التعاون التى تمنع تدهور العلاقات إلى النهاية، وطبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها العلاقات بينهما، واختلاف المواقف بشأن الأزمات المتكررة بينهما.

وفى هذا الإطار ستناول فى هذا المبحث أبرز القضايا الاشكالية فى العلاقات بين الولايات المتحدة والصين ألا وهى:

المطلب الاول : قضايا الدولية و إشكالية فى العلاقات الأمريكية الصينية

ومن الجدير ذكر أمرين قبل البدء فى طرح هكذا قضايا؛ أولهما كون هذه القضايا تتعلق بشكل أو بآخر بطريقة تعاطى الولايات المتحدة مع الصعود الصينى فى آسيا والعالم ورغبة الطرفين فى احتواء هذه القضايا الخلافية تجنبا للتصعيد والصدام. ثانيهما أنه قد تفرّق الباحثون شيعا بشأنها؛ فنجد الفريق الأول يرى أن هذه القضايا محل الخلاف ليست بذات طبيعة جوهرية، وفريق آخر يرى وجود خلافات جوهرية بين الطرفين، أما الفريق الأخير، فيركن فى تحليله للموقف إلى مفاهيم الصراع التقليدى للقوى والمصالح فى النظام الدولى ويرى بداية حرب باردة جديدة، وهذه المرة بين الولايات المتحدة والصين، تصبح الأخيرة العدو الذى يبحث عنه الاستراتيجيون الأمريكيون، ولا تعدو الأزمات الدورية المتكررة، والتهديدات العقابية المتبادلة – وفقا لهذا المفهوم – كونها محاولات اختبار للقوى بين طرف يهيمن على مركز القوة فى النظام الدولى وهو الولايات المتحدة، وطرف آخر ليس هناك تقييما حقيقيا لموضع قوته فى النظام لأنه لم يُختبر بعد ألا وهو الصين[1].

أولا: القضية التايوانية

إن أزمة مضيق تايوان التى وقعت عام 1996 أبرزت بشكل واضح أهمية مكانة قضية تايوان فى العلاقات الأمريكية الصينية. ففى ظل الضغوط التى مارسها الكونغرس الأمريكى بمجلسيه النواب والشيوخ، أعلنت وزارة الخارجية فى الثانى والعشرين من مايو عام 1995 عن الزيارة الشخصية التى سيقوم بها لى دنغ خوى التايوانى للولايات المتحدة، والتى قد تمت المصادقة عليها من قبل الرئيس كلينتون وأزمت العلاقات العسكرية بين البلدين.

[1] –Aaron L.Friedberg, THE FUTURE OF U.S.– CHINA RELATIONS: IS CONFLICT INEVITABLE?, International Security, Vol.30, No.2 (Fall 2005.(

وفى اليوم السابع من يونيو زار لى دنغ خوى الولايات المتحدة، وألقى خطابا فى جامعة كورنيل روّج فيه تعابير كجمهورية الصين في تايوان وغيرها من الأقوال الانفصالية؛ ولذا أعارت الحكومة الصينية بالغ اهتمامها بتصرفات قوى "استقلال تايوان"، ووقفت موقفا حذرا جدا من رفع مستوى العلاقات بين الولايات المتحدة وتايوان [1].

وفى الفترة الواقعة ما بين النصف الثانى من عام 1995 والنصف الأول من عام1996، قامت الصين بعدة مناورات عسكرية فى مضيق تايوان غير أن الولايات المتحدة ورغبة منها فى إظهار مصداقيتها للوعود التى قطعتها على نفسها فى قانون العلاقات مع تايوان حركت أسطولين من حاملات الطائرات للقيام بدوريات مراقبة ولاستطلاع قرب مضيق تايوان مما جعل الاحتكاكات العسكرية بين الجانبين عرضة للانفجار فى أى لحظة من اللحظات لتبلغ درجة تأزم العلاقات بين البلدين أقصاها منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية[2].

وقد جاء هذا الحادث دلالة تامة على أن مسألة تايوان تشكل المسألة الجوهرية في العلاقات الصينية الأمريكية. وفى هذا الشأن وصف أحد الباحثين الأمريكيين العلاقات الثنائية قائلا "ما هو مبشر فيها هو عدم وجود إلا مسألة فعلية واحدة – يقصد بها مسألة تايوان– بينما السيء فيها هو عدم إمكانية حل هذه المسألة [3].

[1]– محمد مصطفى شحاتة، "مستقبل الوحدة بين تايوان والصين"، السياسة الدولية، العدد104، 1991م، ص (63–66)

[2] –The Asian Balance of Powers as a Long–Term Issue", in Christophe Jaffrelot (ed.), Emerging States: the Wellspring of a New World Order / Christophe Jaffrelot, ed., Columbia University Press, 2009

[3]– جعفر كرار أحمد، "العلاقات الصينية الأمريكية ونذر المواجهة فى جنوب شرقى أسيا"، الدراسات الإستراتيجية، العدد 8، يناير 1997، ص 28–31

تايوان هى الاسم الذى أطلقه البرتغاليون على جزيرة فرموزا وتشغل مساحة 35 ألف كيلومتر وتقع بالقرب من ساحل بحر الصين الجنوبى، وخضعت الجزيرة للاستعمار اليابانى عام 1895 بعد الحرب الصينية اليابانية، وأعيدت إلى الصين بعد استسلام اليابان فى الحرب العالمية الثانية 1945. [1].

أدى استيلاء الحزب الشيوعى الصينى على السلطة عام 1945بقيادة ماوتسى تونج إلى فرار حكومة الكومنتاج التى يتزعمها المارشال تشانج كاى شك إلى شونج كونج جنوب الصين، ولما بلغ المد الشيوعي الولايات الجنوبية انتقلت حكومة الكومنتاج إلي جزيرة فرموزا، وأقام تشانج حكومته فى تايوان وأنتُخب رئيسا لها عام 1950 وسارعت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بالاعتراف بحكومة تايوان ممثلا شرعيا للشعب الصينى بينما اعترف الاتحاد السوفيتى بالصين الشعبية كممثل شرعى للشعب الصينى[2].

لقد فرضت توازنات القوى وطبيعة الانشطار في بنية النظام الدولى وبدايات الحرب الباردة وطبيعة المصالح الأمريكية فى عهد الرئيس هارى ترومان عام 1950 تحييد تايوان ووضع الأسطول السابع الأمريكى، لحماية الجزيرة وصعدّت الإدارة الأمريكية من علاقاتها مع تايوان بتوقيع معاهدات أمنية فى الأمم المتحدة باعتبارها الممثل الشرعى للصين.

كانت حكومة بكين طوال فترة الخمسينات والستينات تسعى بكل جد لاستعادة السيادة الصينية على كافة الأراضى التى كانت تحت سيطرتها فى السابق، وكانت ترى أن لها الحق فى فرض سيادتها على هذه الأراضى باستخدام القوة العسكرية. ومن هذا المنطلق، رفضت الصين الشعبية مطالب الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة فيما يتعلق بمنح سكان تايوان

[1]– محمد حقى، "صراع القوى فى جنوب شرق أسيا"، السياسة الدولية، العدد 24، إبريل 1971،ص 45–46

[2]– سهرة قاسم محمد حسين، "الصعود الصينى وتأثيره على الهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط" (2001–2009)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2010

حق تقرير المصير طبقا لميثاق الأمم المتحدة، ورفضت وضع تايوان تحت وصاية الأمم المتحدة وإصرارها على إنها جزء منها منذ الأزل وأن توحيدها مسألة داخلية

وبعد التحول الذى طرأ على سياسة الصين الشعبية فى السبعينات وتحسين العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن فى1987، وعليه تأكيد الولايات المتحدة على سحب كافة القوات والمنشآت العسكرية الأمريكية من تايوان، وصدر بيان من الجانبان الصينى والأمريكى بخصوص تايوان، تضمّن موافقة الحكومة الأمريكية على الشروط الصينية وأهمها مايلى:

– إنهاء العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن وتايوان.

–إلغاء معاهدة الدفاع المشتركة التي أُبرمت عام 1950الخاصة بالدفاع الجوى والبحرى عن تايوان ضد أى هجوم تقوم به الصين الشعبية.

– سحب القوات العسكرية الأمريكية من تايوان.

– اعتراف الولايات المتحدة بوجود صين واحدة، وإن تايوان جزء

من الصين، وإن حكومة الصين الشعبية هى الحكومة الشرعية.

– استمرار العلاقات التجارية والاقتصادية بين الولايات المتحدة وتايوان.

وقد أدت هذه المتغيرات إلى إنهاء الاعتراف الدولى بأن حكومة الصين الوطنية فى تايوان هى الممثل الشرعى للصين.

ومن الجدير بالذكر أن العامين 1995– 1996 قد شهدا أزمة خطيرة بين الولايات المتحدة والصين بسبب إقدام الولايات المتحدة على نوعية جديدة من التعاملات مع حكومة

تايوان فسرتها بكين على أنها تحمل خروقا جوهرية وانحرافا تاما عن نصوص الاتفاق بين البلدين منذ السبعينات بشأن المسألة[1].

أبرز نقاط الخلاف بهذا الشأن:

– السماح بزيارة مسئولين تايوانيين للولايات المتحدة[2].

– مبيعات السلاح الأمريكية لتايوان.

وقد فكّرت القيادة الصينية فى مبدأ دولة واحدة ونظامين لحل المسألة التايوانية سلميا، وخاصة بعد نجاح تطبيقه فى هونج كونج، وأصبحت الصين مستعدة لانتهاج سياسات أكثر تساهلا مع تايوان، لكن هذا المبدأ قد واجه العديد من الصعوبات التى وقفت حائلا دون تطبيقه من الناحية العملية، وأبرزها مايلى:

– لقد عبّر الرئيس التايوانى "لى تنج هوى" من أن مبدأ دولة واحدة ونظامين المطبق فى هونج كونج غير قابل للتطبيق فى تايوان[3].

– التغييرات الديمقراطية التي بدأت منذ عشر سنوات في تايوان ومايقابلها من اشتراكية فى الصين مما يرسخ الاختلافات الإيديولوجية بينهما.

---

[1] –Bruce Vaughn : China–Southeast Asia Relations: Trends ,Issues and Implications for the United States. Report for Congress. Updated April 4, 2006.

[2]– حنان قنديل، "الصين وتايوان والعولمة"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2003

[3]– العلاقات الأمريكية الصينية واستراتيجة واشنطن التى تزعزع استقرار منطقة آسيا الباسفيك"،مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، فبراير 2012

– اتجاهات وميول المواطن التايواني الذي لم يعد ينظر للصين على أنها الوطن الأم إذ عدد المرحبين بفكرة الوحدة مع الصين لا تتعدى 5% من تعداد السكان.

على الرغم من أن الصين تهدد دائما باستخدام القوة لاستعادة تايوان معتمدة على تفوقها العسكرى إلا أن خيار استخدامها يعتبر مستحيلا للاعتبارات التالية[1].

– مساحة 170 كيلو متر فى البحر تفصل تايوان عن الصين مما يجعل محاولة غزو الجزيرة عملية أكثر صعوبة وتعقيدا[2].

– الدعم الخارجي الذي تحظى بتأييده من قبل الولايات المتحدة بموجب معاهدة 1979 التى تكفل لها مقاومة أى محاولة لاستخدام القوة العسكرية لحل المشكلة.

أما الجانب الأمريكى فهو يسعى دائما لاحتواء الأزمة وتجنب المواجهة العسكرية مع الصين فيما يتعلق بقضية تايوان، وكذا العمل على تشجيع الحوار بين الصين وتايوان [3]. بغية الوصول إلى حل سلمى. فالولايات المتحدة لا تزال تتمسك حتى الآن بمبدأ الصين الواحدة

[1]– سيف الدين عبد الفتاح، السيد صدقى عابدين، "الأفكار الآسيوية الكبرى فى القرن العشرين"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2001

[2] –WU Xinbo, CHINA AND THE UNITED STATES: CORE INTERESTS, COMMON INTERESTS AND PARTNERSHIP, Special Report,United States Institute of Peace, June 2011.

[3] –China's New Asia Policy, China: An International Journal, Volume 12, Number 2, August 2014, (article) pages 21-24

المنصوص عليه فى البيانات المشتركة الثلاث، وترى أن هذه المبدأ قائم على أساس نوع من التفاهم[1].

أى أن السياسة الأساسية لكلا البلدين تسعى وراء حل سلمى لهذه القضية؛ حيث أن الولايات المتحدة متمسكة بشرط الحل السلمى لأى مشروع خاص بالمسألة تايوانية، كما ترى أن إمدادها لتايوان بالأسلحة الدفاعية بمقتضى قانون العلاقات مع تايوان يتوافق مع روح البيان المشترك عام 1982.

وبجانب تمسك الولايات المتحدة بالحل السلمى للقضية، شهد مستوى المبيعات العسكرية الأمريكية لتايوان ارتفاعا سواء من حيث الكمية أو الكيفية، كما كانت العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة وتايوان تشهد بعض الاختراقات بين فترة وآخرى. ومن جانب آخر تخشى الولايات المتحدة من شدة تضخم قوى "استقلال تايوان"، بما يزجها فى اشتباكات عسكرية واسعة مع الصين[2].

ثانيا: قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان

يعبر ميثاق الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان بطريقة شديدة الوضوح حيث يؤكد في المادة 55 إن الأمم المتحدة ستشجع على " أن يسود فى العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء". وبالتالى يُفهم ضمنا أن حقوق الإنسان بحكم طبيعتها تلغى التمييز التقليدى بين النظام الداخلى والنظام الدولى؛ فهى تنشئ نظاما قانونيا جديدا، وعليه فلا يجب أن يُنظر إليها من

[1]– هناء عبيد، العلاقات الأمريكية – الصينية بين موازين التجارة وحقوق الإنسان، السياسة الدولية ، العدد117، يوليو1994، ص 252–253

[2]– محمود خليفة جودة محمد، "أبعاد الصعود الصينى فى النظام الدولى وتداعياته" (1991–2010)، المركز الديمقراطى العربى، إبريل 2014

زاوية السيادة المطلقة أو من زاوية التدخل السياسى بل يجب إدراك أن حقوق الإنسان تقتضى ضمنا التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية[1].

الإشكالية هنا أن الولايات المتحدة تزعم أنها تتمسك بضرورة احترام الصين للقيم، والمفاهيم الغربية والدولية السائدة لحقوق الإنسان وهو ما تعارضه الصين باعتباره شأن داخلى وإن المطالبة الأمريكية هذه مبعثها أغراض تدخلية غايتها فرض الهيمنة، وترى أن لها خصوصيتها الثقافية والحضارية والتاريخية ومن ثم لا يلتقى مفهومها لحقوق الإنسان والمفهوم الغربى أو الأمريكى، فحسب قول الرئيس الصينى زيانج زيمين "أن كل دولة فى العالم تحاول تحقيق تقدم في هذا المجال بطريقتها الخاصة، ووفق ظروفها القومية" [2].

إن العلاقات الأمريكية الصينية يشوبها توتر حاد بصدد عدم مراعاة بكين لحقوق الإنسان وخاصة بالنسبة للمسجونين السياسيين ، وعدم سماح الصين للصليب الأحمر بالدخول إلى أراضيها، بالإضافة إلى السجل السيئ لحقوق الإنسان فى منطقة التبت، فقام الإعلام الأمريكى بتصعيد الملف الصينى لإنتهاك حقوق الإنسان، وتكرار اعتقال المعارضين السياسيين وأوضاعهم داخل السجون ، وقمع مظاهرات ميدان تيان ان مين (ميدان السلام السماوى) عام 1998، مما أدى إلى وفاة المئات منهم، بالإضافة إلى تزايد تطبيق عقوبة الإعدام وبصورة تعسفية ومتكررة.

ووفقا للسجلات المتوفرة لمنظمة العفو الدولية، أُعدم ما لا يقل عن 1077 شخصا فى العام 1999، ويُعتقد أن هذه الأرقام ما هى إلا جزء من الأرقام الحقيقية. واجه هذا

[1]– أميمة على طه، "العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم 2002

[2] –Bruce Vaughn : China–Southeast Asia Relations: Trends ,Issues and Implications for the United States. Report for Congress. Updated April 4, 2006.

التصعيد الأمريكي ردود فعل صينية متشددة حيث أصرت الصين على أن حقوق الإنسان من صميم شئونها الداخلية، ورفضت الخضوع لما اعتبرته "معايير أمريكية لا تراعى الخبرة والخصوصية الصينية"

ومن الجدير ذكره هنا فيما يتعلق بحادثة تيان ان مين (ميدان السلام السماوى) [1].، أن الولايات المتحدة قد استغلت قمع الحكومة الصينية لهذه التظاهرات التى قام بها طلبة صينيون للمطالبة بالديمقراطية كذريعة لفرض عقوبات قاسية على الصين ولعل أبرزها مايلى:

– حظر تصدير التكنولوجيا المتقدمة، ووقف المساعدات الاقتصاديةالأمريكية إليها.

– حظر إرسال مبعوثين على مستوى عال إلى الصين.

– تأكيد الحكومة الأمريكية مشاركتها فى قضايا "هونج كونج" الاقتصادية والسياسية.

– اقتراح قانون يسمح بتمديد تأشيرات الإقامة للطلبة الصينيين الدارسين فى الولايات المتحدة.

لكن ضغوط الشركات الأمريكية الضخمة ساعدت على إلغاء العقوبات، كما وموقف الصين وموافقته على العقوبات ضد العراق، إبان أزمة الخليج، قد ساعد في إنعاش الحوار بينهما، وعادت العلاقات إلى ما كانت عليه.

وفي تعليق بكين على بيان أمريكى حول حقوق الإنسان تحت عنوان هل الهدف حماية حقوق الإنسان أم ممارسة الهيمنة؟ أوضحت فيه أن وزارة الخارجية الأمريكية تصدر تقريرا عالميا سنويا حول حقوق الإنسان متجاهلة مواد ونصوص القانون الدولى للتدخل فى

[1]– محمد عطية محمد ريحان، "التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة 2012

الشئون الداخلية للدول الأخرى وممارسة سياسات الهيمنة تحت ستار حماية حقوق الإنسان، وتجاهل التقرير ذكر أى شئ يتعلق بالملف الأمريكى لحقوق الإنسان.

وعلى الجانب الآخر، اتهمت الصين الولايات المتحدة بأنها تهدف إلى إجبار الدول الأخرى على قبول الأيديولوجية والمفاهيم الأمريكية، وأوضحت الصين أيضا أن وضع حقوق الإنسان لديها قد شهد تحسنا مرضيا تماما بل إنه أفضل من مثيله فى الولايات المتحدة فى مجالات كثيرة.

إن الولايات المتحدة تأتى فى أعلى قائمة معدلات الجرائم مثل القتل والسرقة وتعاطى المخدرات والعنف والتمييز العنصرى، مما يودى بحياة كثيرين وبالتالى يؤثر على وضع حقوق الإنسان فيها. فضلا عن الإحصاءات التى أصدرها مسئولون أمريكيون والتى تشير إلى أن هناك حوالى مليون سجين فى الولايات المتحدة وهناك حوالى 1.2مليون صينى فى السجون ومزارع الإصلاح من خلال العمل. فى الوقت الذى يعادل فيه سكان الصين4.5 مرة سكان الولايات المتحدة، وقد اعترفت الأخيرة بأن هناك حوالى سبعة ملايين شخص من المشردين فيها، بينما على الجانب الآخر نجد أن الصين لم يثبت سوى وجود150 الفا من المشردين.

والسؤال هنا: لماذا تتحفز الولايات المتحدة وهى الدولة التى تعاني كثيرا من المشاكل الحادة بصدد حقوق الإنسان بمثل هذه الدرجة لانتقاد أوضاع حقوق الإنسان في الدول الأخرى؟ ومن هذا المنطق نجد أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى حماية حقوق الإنسان بينما تسعى للتدخل فى الشئون الداخلية وتجاوز الأعراف الدولية تحت حجة مشكلة حقوق الإنسان بما يخدم سياستها الخارجية الرامية إلى الهيمن، ومن ثم نصّبت نفسها قاضيا دوليا تحكم فى أوضاع حقوق الإنسان فى الدول الأخرى من منطلق أعرافها السياسية وفلسفتها القانونية الخاصة، وفرض عقوبات على الدول التي لاتتفق معها وذلك من خلال الربط بين حقوق

الإنسان والمساعدات الخارجية والتعاون الاقتصادي والتقنى ووضع الدولة الأولى بالرعاية التجارية مستخدمة كل ذلك كوسائل للضغط السياسى.

في التاسع من ديسمبر عام 1986م، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار أشارت فيه إلي أنه يجب على كل دولة من الدول أن تتجنب استغلال قضية حقوق الإنسان واستخدامها لممارسة ضغوط على أى دولة أخرى. ومن ثم فإن تقرير حقوق الإنسان العالمى الذى يصدر سنويا عن وزارة الخارجية الأمريكية ينتهك هذا القرار.

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة لم تنضم إلى بعض الاتفاقيات الدولية حول حقوق الإنسان التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى سبيل المثال نجد أن الكونجرس الأمريكي لم يوافق حتى الآن على أن توقع الولايات المتحدة على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 م، والاتفاقية الدولية لقمع وعقاب جريمة التفرقة العنصرية لعام 1973 م، واتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1980 م.

وعلى الصعيد الآخر نجد أن الصين ومنذ أن استردت جمهورية الصين مقعدها فى الأمم المتحدة شاركت فى سبع من الاتفاقيات الدولية منها اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والعقاب عليها[1].

الاتفاقية الدولية لقمع وعقاب جريمة التفرقة العنصرية، والاتفاقية الخاصة بإزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية والبروتوكول المتعلقان بوضع اللاجئين، والاتفاقية التى تناهض التعذيب وغيره من وسائل العقاب والتعامل غير الإنسانى .وفى تعليق آخر للصين حول التقرير الأمريكى السنوى لحقوق الإنسان قالت بكين أنها دولة نامية كبيرة تعانى من

[1]– منصور فالح إسماعيل، "الفرص والتحديات للنمو الصينى كقوة عظمى" (1990–2008)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة: عمادة الدراسات العليا 2009

اقتصاد متخلف، وإن التنمية هى أهم أولوياتها وأنها المفتاح لحل مجموعة كبيرة من المشاكل[1].

المطلب الثاني : بالقضايا ذات الطابع التجارى

يتركز الخلاف بين الولايات المتحدة والصين فيما يتعلق بالقضايا ذات الطابع التجارى فى الجوانب التالية:

– الخلاف بشأن ما يسمى بالقرصنة الفكرية للمنتجات الصينية ذات الأصل الأمريكى المنسوخة من برامج الكمبيوتر، والأعمال الفنية المرئية والمسموعة، والكتب والعلامات التجارية، وبالرغم من تهديد الولايات المتحدة بفرض ضرائب على الواردات الصينية، وتعهد الصين بمحاربة هذه التجارة فما زالت القضية يتكرر طرحها بصفة دورية[2].

– الخلاف حول وضع الدولة الأولى بالرعاية التجارية التى تمنحها الولايات المتحدة للصين[3].

– الخلاف بشأن إشراك الصين فى الجات؛ حيث تربط الولايات المتحدة موافقتها على ذلك بتصفية نقاط الخلاف ومكافحة الصين للقرصنة على الملكية الفكرية، وعموما فبعد أن تصل الأزمة إلى مرحلة فرض عقوبات، يكون هناك حرص متبادل على التهدئة وعدم الإنسياق وراء فرض إجراءات عقابية متبادلة.

[1]– محمد عطية محمد ريحان، مرجع سابق، جامعة الأزهر، غزة 2012

[2]– محمود خليفة جودة محمد، "أبعاد الصعود الصينى فى النظام الدولى وتداعياته" (1991–2010)، المركز الديمقراطى العربى، إبريل 2014

[3]– منصور فالح إسماعيل، مرجع سابق، جامعة مؤتة: عمادة الدراسات العليا 2009

رابعا: قضية بيع الأسلحة الصينية

تمثلت أهم نقاط الخلاف الرئيسية فيما يتعلق بهكذا قضية فى مبيعات السلاح الصينية لباكستان وإيران بالرغم من حرص الولايات المتحدة على إدخال الصين فى سلسة من الاتفاقات والتعاقدات البيئية لتجنب مخاطر الانعاكسات السلبية لانتشار تكنولوجيا السلاح الصينية، فوقعّت فى أكتوبر 1994 اتفاقا حول هذا المضمون فى مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد الصين منذ أغسطس 1993.

الفصل الثالث
أبعاد العلاقات الأمريكية الصينية

المبحث الأول: البعد الاقتصادى فى العلاقات الأمريكية الصينية

عادة ما ينظر خبراء العلاقات الدولية إلى التفاعلات بين القوى العظمى في النظام الدولى باعتبارها المحدد الرئيس لإمكانيات التعاون واحتمالات الصراع فى الحاضر والمستقبل، ليس فقط فى نطاق العلاقات الثنائية للقوى الفاعلة فى النظام الدولى، ولكن فى إطار التفاعلات الإقليمية والدولية عموما؛ ولذا فمن الأهمية بمكان تسليط الضوء على التفاعلات بين القطب الدولى المسيطر وهو الولايات المتحدة الأمريكية، والقوة البازغة فى النظام الدولى ألا وهى الصين.

إن الدراسات التاريخية تشير أيضا إلى كون فترة الانتقال فى النظام الدولى شديدة الخطورة على الأمن الإقليمى والدولى معا؛ فخلال هذه الفترة تحاول القوى المسيطرة الحفاظ على مكانتها فى قمة النظام الدولى، بينما تسعى القوى الجديدة إلى تغيير شكل نسق علاقات القوة. وعادة ما جاء حسم هذا الصراع فى مرحلة ما قبل العصر النووى بحرب عالمية قد تؤدى إلى ترسيخ تراتبية السلطة القائمة أو قد تؤذن بارتقاء سيد جديد للنظام الدولى. لكن الخوف من التدمير الشامل المتبادل بين القوى العظمى منذ الحرب الباردة أدى إلى محاولة إدارة الصراع بوسائل أخرى. وفى هذا الإطار سنتناول فى هذا الفصل بعدين يشكلان فى مجملهما طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية، ويحكمان تطورها وطريقة تعاطى كل من القوتين العظميتين للقضايا الإشكالية بينهما ألا وهما: البعد الاقتصادى والعسكرى.

المطلب الاول : البعد الاقتصادى فى العلاقات الصينية الأمريكية:

ظلت الصين بلاد متقدمة لأكثر من ألفى عام على الغرب فى جميع المجالات: الفلسفة، الثقافة، الفنون، المهارات الاجتماعية والإبداع التقنى، والنفوذ السياسى، ويدل اسم الصين باللغة الصينية تشونغ كوو ومعناه المملكة الوسطى على انتشار السلطة بشكل إشعاع من النفوذ يصدر من المركز باتجاه الأطراف ما يعنى السيطرة على الآخرين وإذعانهم، وعليه فإن فقدان الصين لعظمتها بعد حرب الأفيون مع بريطانيا واحتلال اليابان لبعض أراضيها يُعد إنحرافا عن مسار تقدمها، ومن ثم سعت إلى تطوير نفسها مرة أخرى وذلك بعد توحيد نفسها وتولى ماوتسى تونغ قيادة الجمهورية عام1949 وكانت محطمة تماما واقتصادها منهار؛ فأتّبع نظام معقد للضبط المركزى، من بعده خلفه دنغ تشاوبنغ الذى أدخل الصين فى تجربة اقتصادية جديدة لا تلغى التجربة الاشتراكية القديمة إنما تبنى عليها إصلاحات هيكلية ومؤسسية لمواكبة الاقتصاديات العالمية.

بدأت تجربة الإصلاح الاقتصادى فى الريف حيث يعيش 80% من السكان وانتقلت إلى المدن، ولعبت الشركات الصينية العاملة فى الخارج دورا كبيرا[1].

وتقديم السلطات التسهيلات للمستثمرين الأجانب، وإقامة مناطق حرة للتنمية الاقتصادية تتمتع باستقلالية فى اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بها، وقد حققت مقاطعة جوانج دونج فى الفترة ما بين (1979-1990 (طفرة اقتصادية كبيرة؛ فوصفها البعض بأنها النمر الأسيوى الخاص.

[1]- إبراهيم عرفات، "الصين وحواجز الصعود"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص 18-23

إن النموذج الاقتصادى الصينى هو نموذج فريد من نوعه يُعرف "باقتصاد السوق الاشتراكى[1].

الذى بدأت الصين فى اتباعه منذ تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى والانفتاح بمحاولة تعظيم إيجابيات الفكر الاشتراكى التقليدى، وتحجيم ما به من سلبيات.

ويقوم هذا النظام على الجمع بين الاشتراكية واقتصاد السوق، من خلال التفاعل بين يد السوق الخفية ويد الحكومة الظاهرة فى سياسات الاقتصاد الكلى .واستطاعت الصين من خلال هذا النموذج الفريد تحقيق التناغم الاجتماعى، وتوزيع المنافع بين النظم الاجتماعية المختلفة، والمشاركة فى الوقت ذاته فى حركة العولمة الاقتصادية عالميا[2].

إن التعداد السكانى الضخم للصين يمثل قوة شرائية هائلة تصل إلى 25% من حجم الطلب العالمى، وهو فى الوقت ذاته قوة انتاجية مدعمة للقدرة التنافسية للمنتجات الصينية فى الأسواق العالمية. إن حجم الناتج الإجمالى السنوى للصين والذى وصل إلى 17.6 تريليون دولار عام 2014 يعكس قوة الإنتاج الصينى ودرجة تنوعه. والأمر الأكثر إثارة، كون هذا الناتج ينمو بمعدل مرتفع وصل إلى 7.8% عام 2014

وعلى الرغم من تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى الصينى ولكنها تواصل الإرتفاع. وهذا النمو مرجعه بالأساس يتمثل فى نمو قطاع الانتاج الصناعى. وكذلك فإن الحجم الهائل للصادرات الصينية، والذى وصل إلى حوالى 4.3 تريليون دولار عام 2014 يعكس درجة انتشار وتنوع الصادرات الصينية وقدرتها الفائقة على اختراق الأسواق العالمية. ومن

[1] -Kerry Dumbaugh, CHINA- U.S. RELATIONS: CURRENT ISSUES AND IMPLICATIONS FOR U.S. POLICY, CRS Report For Congress, July 14, 2010.

[2] -Susan V.Lawrence. U.S. CHINA RELATIONS: AN OVERVIEW OF POLICY ISSUES, Congressional Research Service, August 1,2013

جدير ذكره هنا أنه وبالرغم من ضخامة حجم الواردات الصينية، فإن الصين تحتفظ بفائض كبير فى رصيد ميزانها التجارى وصل إلى 343 مليار يوان عام 2014.

وعلى صعيد الجدارة السيادية والائتمانية للاقتصاد الصينى؛ فإن حجم احتياطات الصين من النقد الأجنبى هائل ووصل إلى 4 تريليون دولار عام 2014، وهو مايعنى أن الصين لا تحتاج إلى الأموال اللازمة لتحقيق معدلات النمو الحالية بصورة متواصلة لسنوات قادمة بقدر ما تحتاج إلى التكنولوجيا والإدارة الحديثة والعمالة الماهرة.

وإذا انتقلنا إلى سوق المال في الصين نجد أن بورصتى الصين تمثلان ثانى أكبر سوق للمال فى أسيا بعد اليابان. ويرى العديد من الخبراء أن بورصة الصين تنمو بمعدلات سريعة تقترب من معدلات نمو الاقتصاد الصينى ككل، وهو ما يجعلها فى طريقها لاحتلال المركز الأول على العالم كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية، حيث كانت بورصة شنغهاى واحدة من أكبر أسواق المال فى العالم.

إن اطراد حالة الانتعاش فى الاقتصاد الصينى وكذا عوامل الزمن والفرص أوهنت الاعتراضات الأمريكية[1].

التى تتخوف من الاستثمار فى الصين وفجأة أضحت الصين اللعبة العالمية العظمى والمكان الأكثر استثاره للأسواق البازغة وبات مستحيلا على الأمريكيين أن يقفوا بمنأى عنها، ووجد مجتمع الأعمال الأمريكى سبيله إلى ذلك عبر الفرجة التى فتحها الرئيس ريتشارد نيكسون فى بوابة الصين.

وبحلول عام 1981، بلغت التجارة الأمريكية الصينية حجما مهما بلغ5.6 بليون دولار فى السنة، وهذا يشخص لنا توافق المصالح الإستراتيجية والاقتصادية فى العلاقة مع

[1] –U.S.– CHINA RELATIONS: AN AFFIRMATIVE AGENDA, ARESPOSIBLE COURSE,

الصين؛ فقد كان مطلع التسعينات فترة انكماش بالنسبة للغالبية العظمى من الشركات فى الولايات المتحدة وغرق الاقتصاد الأمريكى المحلى فى حالة ركود، أو نمو بطئ على أحسن الفروض، وبدت السوق الصينية كأنها هبة أرسلتها السماء إلى الشركات العالمية، وفى هذا الصدد قال رئيس أحد البنوك الاستثمارية فى نيويورك "إذا أردت أن تكون شركة نامية فخير لك أن تعمل فى أسواق نامية".

الأزمة المالية العالمية 2008 والصعود الاقتصادى الصينى:

جاء انطلاق الحوار الإستراتيجى- الاقتصادى بين الصين والولايات المتحدة في 2009 على خلفية التراجع الاقتصادى الكبير للولايات المتحدة فى 2008[1].

واستمرار النمو المطرد في الاقتصاد الصينى بصورة يرى كثير من رجال المال والأعمال فى الولايات المتحدة أنها قد تهدد السيادة الأمريكية على الاقتصاد الدولى التى ترسّخت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فالاقتصاد الصينى الذى لم يكن يجاوز 6.7% من حجم الاقتصاد الأمريكى عند انهيار الاتحاد السوفيتى، أصبح الآن يناهز نصف حجم الاقتصاد فى الولايات المتحدة. وإذا ما استمرت معدلات النمو فى البلدين على وتيرتها الحالية فإن الصين ستزيح الولايات المتحدة عن قمة النظام الاقتصادى الدولى فى غضون عقدين من الزمن على أقصى التقديرات.

وبالإضافة إلى ذلك فإن إحصاءات البنك الدولى أشارت إلى ارتفاع احتياطيات الصين من العملات الأجنبية بنهاية عام 2008 إلى 2 تريليون دولار بزيادة تريليون دولار كاملة عن مثيلاتها فى عام 2006. وفي عام 2006 تخطت الصين اليابان لتحمل لقب

[1] -China's New Asia Policy, China: An International Journal, Volume 12, Number 2, August 2014, (article).pages 9-14

الشريك التجارى الأول مع الولايات المتحدة. ويميل الميزان التجارى بين الولايات المتحدة والصين لصالح الأخيرة بصورة كبيرة

ومكّنت الفوائض التجارية الصين من تملّك الكثير من الأصول فى مختلف أنحاء الولايات المتحدة. ولذلك فقد أصبحت الصين فى عقول كثير من الأمريكيين بمثابة المنافس الاقتصادى الإستراتيجى الرئيس للولايات المتحدة. وقد استغل بعض السياسيين الأميركيين هذا الخوف من الصعود الصينى لإلقاء اللوم على الصين وبالذات السياسات النقدية الصينية التى أبقت سعر العملة الصينية منخفضا فى مقابل الدولار كسبب رئيس لتراجع الصادرات الأمريكية وارتفاع العجز فى الميزان التجارى مع الصين[1].

وقد ركّزت جولات الحوار الأربعة التى عُقدت على خلفية الأزمة الاقتصادية الدولية على تعميق وترسيخ التعاون الاقتصادى بين البلدين من جهة، وعلى التعاون المشترك لتحفيز النمو على المستوى الدولى من جهة أخرى. وقد أظهرت الصين قدرا من التجاوب مع المطالب الأمريكية فيما يتعلق بتعويم سعر صرف العملة الصينية، وتقديم ضمانات أكبر لحقوق الملكية الفكرية، وفتح الأسواق الصينية للصادرات الأمريكية، وتخفيض الدعم المنظور والمستتر للشركات الحكومية الصينية. وفى المقابل فقد وعدت واشنطن بتسهيل نقل التكنولوجيا المتقدمة فى المجالات المدنية، وبتخفيض القيود على صادرات الصين. كما تطرقت المحادثات الثنائية لتنسيق مواقف البلدين فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية فى منطقة

[1] – "العلاقات الأمريكية الصينية واستراتيجة واشنطن التى تزعزع استقرار منطقة آسيا الباسفيك"،مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، فبراير 2012

اليورو، وتدعيم دور صندوق النقد الدولى فى تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول المختلفة[1].

مؤشرات أثر الصعود الصينى فى الاقتصاد الأمريكى وفى الحياة الأمريكية عامة:

أصبح العجز التجارى بين الولايات المتحدة والصين مسألة اقتصادية وسياسية بالغة الضخامة، وأضحت الصين المشكلة التجارية الأولى التى تواجه الولايات المتحدة خاصة إذا ماأقترن هذا العجز بانكماش فى اقتصاد الولايات المتحدة، ويشكو المصدرون الأمريكيون من أن بكين شرعت فى إغلاق أبوابها عن طريق ما تفرضه من قيود على الاستيراد والتصدير فى المجالات الرئيسة، مثل توليد الطاقة والصناعات الدوائية والآلات والاتصالات مما يدفع العديد من الشركات الأمريكية الكبرى إلى أن تعيد التفكير فى حماسها السابق من أجل علاقات أفضل بينهما.

إن كميات كبيرة جدا من الصناعة كثيفة العمالة انتقلت كاملة إلى الصين مثل لعب الأطفال والمنسوجات والإلكترونيات الاستهلاكية. [2].

أصبحت قوة الصين الصناعية متنامية بفضل نظام تعليمى متطور، ولديها الآن ما لا يقل عن 350 ألف مهندس فى تكنولوجيا المعلومات على مستوى عالمى ويتقاضون مرتبا أدنى بحوالى واحد وعشرين مرة عن المهندس الأمريكى مما يغرى الشركات الأجنبية إلى إنجاز حتى أكثر الأعمال تعقيدا ومهارة فى الصين.

---

[1]– "العلاقات الأمريكية الصينية واستراتيجة واشنطن التى تزعزع استقرار منطقة آسيا الباسفيك"،مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، فبراير 2012

[2]– أحمد قنديل، البنك الآسيوى للاستثمار فى مجال البنية التحتية: منعطف تاريخى ضد الهيمنة الأمريكية، المركز العربى للبحوث والدراسات، أغسطس 2015

ديناميات النمو قوية جدا في الصين فمثلا نجد شركة جنرال اليكتريك تحقق هدفها بالوصول إلى بليون دولار فى السنة من مشروعاتها فى الصين كذلك لديها أكثر من خمسة آلاف بائع فى شنغهاى.

جمعت الصين ما يزيد عن مائة بليون دولار من العملات الأجنبية كاحتياطى لها، وبدأت أسواق ديون الخزانة الأمريكية التى تمول منها واشنطن عجزها المالى تكتسب نكهة صينية.

الصين لها تأثير فى الاقتصاد المحلى فى أنحاء كثيرة داخل الولايات المتحدة[1].

ففى كنساس عقدت120 شركة حلفا مشتركا بهدف تذكير واشنطن بالمصالح الحيوية للدولة فى التصدير إلى الصين، وفى كاليفورنيا انعقد حلف مماثل ضم350 عضوا، ونجد على المستوى القومى أكثر من ألف مشروع من مشروعات الأعمال، يساند تحالف رجال الأعمال من أجل التجارة الأمريكية–الصينية، وهناك شركة يونايتد تكنولوجى وهى من أهم أصحاب الأعمال فى كونكتيكت، وتحظى بفوائد تصل إلى 750مليون دولار من مشروعاتها مع الصين وتنشئ هذه الشركة مراكز للتأثير فى أعضاء الكونغرس عن كونكتيكت، لدعم التجارة الأمريكية الصينية، وهناك شركة جنرال موتورز التى تملك خمسة عشر مشروعا فى الصين وأكثر من ذلك فى خط الأنابيب، اضطلعت بمسئولية إقناع ممثلى ميتشيجان بأهمية الحفاظ على الروابط التجارية مع الصين. وهكذا يبدو واضحا أن رجال الأعمال الأمريكيين وصناع القرار والمواطنين العاديين يدركون جميعا أن ثمة شيئا تاريخيا ومهما يجرى على الجانب الآخر من العالم، وأن هذا الشيء يؤثر بطريقة متزايدة في حياتهم كلها صغيرها وكبيرها وأساليب معيشة نسبة مئوية كبيرة من العمال الأمريكيين خاصة أولئك الذين لم يحصلوا على نصيب من التعليم في المعاهد أو لديهم مهارات فنية متخصصة، وهناك عدة

[1]– الصين قد تصبح القوة الأولى فى العالم بحلول عام 2016، موقع الجزيرة، مارس 2022، تاريخ الإطلاع 12 فبراير 2022 ويمكن الإطلاع على الرابط التالى

مئات من العمال الصينيين الذين انضموا إلى القوى العاملة العالمية نجدهم راغبين فى العمل بأقل من100 دولار فى الشهر، وحصلوا على تعليم يعادل – وربما أفضل من – العامل المتوسط فى الصناعة التحويلية الأمريكية، فضلا عن كونهم أكثر انضباطا وحماسا ولديهم رغبة فى العمل ساعات أطول فى ظروف أكثر صعوبة.

إن الصينيين يفضلون بقوة المنتج المحلى الذى تقوم به الشركات الأجنبية؛ وذلك لأنه يحقق وظائف وينقل تكنولوجيا[1].

ويعتقد أغلب المديرين فى الشركات الأجنبية فى الصين اليوم أنه لابد من صناعة منتجاتهم محليا لتحقيق أقصى قدر من الربح إذ نجد أن أكبر ثلاث شركات أمريكية لصناعة السيارات لها مشروعات كبيرة فى الصين، وتفضيل الأخيرة لها دون الشركات الأجنبية الأخرى؛ وذلك لأن هذه الشركات راغبة أكثر من غيرها فى نقل التكنولوجيا وعمل مشروعات مشتركة.

تستشعر بعض الشركات الأمريكية قلقا لاحتمال أن يرتفع كثيرا حافز نقل التكنولوجيا وخاصة التحذيرات المتوالية التى تطلقها مدرسة الخطر الصينى داعية إلى تجنب إقامة مشروعات أعمال مع الصين، وبالرغم من ذلك فإن الشركات الأمريكية لا يمكنها مقاومة الإغراء أو الحاجة الملحة إلى أن تشق لنفسها مكانا عميقا فى السوق الصينية[2].

---

[1] –Economist Intelligence Unit , “The 12th Five-Year Plan : China’s

[2]– محمود خليفة جودة محمد، “أبعاد الصعود الصينى فى النظام الدولى وتداعياته” (1991-2010)، المركز الديمقراطى العربى، إبريل 2014

المخاوف الأمريكية من الصعود الاقتصادى الصينى:

تفاقمت المخاوف الأمريكية بشأن الوضعية الاقتصادية والتكنولوجية للصين التى استطاعت أن تحقق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى منذ الأزمة المالية العالمية وحتى الآن. إن جلّ هذه المخاوف الأمريكية تنصب حول محورين أساسين:

المطلب الثاني : قضايا العجز التجارى

لقد أعلن المجلس الأمريكى الصينى للأعمال فى تقريره السنوى لعام 2015 إن الصين الآن ثالث أكبر سوق تصدير للولايات المتحدة بعد كندا والمكسيك. وارتفعت الصادرات الأمريكية إلى الصين بنسبة 198% خلال العشرة أعوام الماضية أى أعلى من معدل النمو فى أى بلد أخر.

إضافة إلى ذلك، ففى إطار تحول الصين إلى نموذج نمو قائم على المستهلك ستصبح الصين التى تُعد مصنع العالم اليوم أكبر مورد وأكبر سوق فى العالم[1].

وفقا لدراسة مشتركة حول العلاقات التجارية الأمريكية الصينية خلال العقد القادم. وعلى الرغم من تنامى الميل لشراء المنتجات الأمريكية، لا تزال الصين أكبر مصدر للواردات للولايات المتحدة، وتجاوز الفائض التجارى لها مع الولايات المتحدة 237 مليار دولار أمريكى فى عام 2014 فى حين بلغ حجم التبادل التجارى 555 مليار دولار أمريكى وفقا لمصلحة الدولة للجمارك فى الصين.

[1]– أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوى، "مفهوم تحول القوة فى نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2009

ودائما كان العجز التجارى الأمريكى الكبير مع الصين أحد أسباب البطالة فى الولايات المتحدة ويتطلع بعض الأمريكيين للصين على أنها أحد أهم التهديدات الاقتصادية[1].

للولايات المتحدة لكن خبراء الاقتصاد حذروا من أن إحصاءات العجز التجارى الأمريكى مضللة بدرجة كبيرة وتشوه بشدة مفهوم الواقع الاقتصادى.

وبأخذ آى فون كمثال، تقوم الشركة بالتجميع فى الصين ثم تقوم بالتصدير للولايات المتحدة. لكن أكثر من عشرة شركات من خمسة دول على الأقل تمدهم بقطع الغيار. ووفقا "لقواعد المنشأ" التى أسستها منظمة التجارة العالمية أصبحت هواتف آى فون مسجلة كصادرات صينية نظرا لأنها تمر بآخر مرحلة من "التحول الأساسى" فى الصين؛ ولذلك فان كل هاتف آى فون تقوم شركة (ابل) ببيعه فى الولايات المتحدة يضيف نحو 200 دولار أمريكي للعجز التجارى بين الصين والولايات المتحدة، لكن القيمة المضافة الفعلية للمصانع الصينية لا تتجاوز 10 دولار أمريكى. وبالمثل عدد من العلامات التجارية الأمريكية الأخرى التى تتنوع من أحذية نايك إلى دمى ديزنى. كما وأدت عيوب التجارة التقليدية لتضخم كبير فى العجز التجارى الأمريكى مع الصين.

[1]– الشيماء هشام أبو الوفا، "السياسية الصينية فى النظام الدولى" (1990–2005)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 2008

تنامى القوة العسكرية الصينية بالتزامن مع قوتها الاقتصادية

تراقب الولايات المتحدة بقلق تزايد الإنفاق العسكرى وتنامى قوة الجيش الصينى ممثلة فى واردات السلاح والتكنولوجيا من روسيا والدول الغربية. الأمر الذى أعده البعض تهديد محتمل للمصالح الأمريكية فى الباسفيكى على المدى الطويل[1].

، خاصة بعد تنامى دور الجيش فى السياسة الصينية بضم نسبة كبيرة منه إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى.

إن القوة العسكرية قادرة على ردع أى اعتداء عليها فى ظل ما تملكه الآن من قدرات نووية عسكرية وإنفاق عسكرى متزايد وجيش هو الأكبر عددا فى العالم, فهناك تصاعد ورغبة صينية فى لعب دور أكبر فى النظام الدولى؛ فالساحة الدولية تشهد تطورا ملحوظ لنشاط الصين فى إطار النظام الدولى أهمها تدخل الصين فى عدد من القضايا الدولية كإرسال قوة دولية إلى السودان في دارفور، الأمر الذى أزعج الإدارة الأميركية فضلا عن ووقوف الصين إلى جانب روسيا فى تصويتها ضد فرض العقوبات فى مجلس الأمن على إيران.

وتُعد الأزمة السورية مثالا واضحا على تنامى الدور الصينى فى السياسة الدولية؛ فلقد اتسم موقف الصين تجاه الأزمة السورية بالاختلاف مع موقف الولايات المتحدة، وهو تباين فى المواقف ليس جديدا، فطالما تناقضت التوجهات السياسية للصين مع مثيلاتها الأمريكية فى ظل سياسة خارجية صينية براجماتية تحكمها تقاطعات الأيديولوجية بالمصالح. إلا أن الجديد فى هذا الموقف هو كونه قد تعدّى حدود الاختلاف الموقفى المعهود مع سياسات الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط، ووصل حد التصادم والمواجهة السياسية فى سابقة تُعد الأولى من نوعها فى المنطقة.

[1]– رشا أحمد الديسطى، "الدور الصينى فى النظام الإقليمى لدول جنوب شرق آسيا"(1991–2008)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2012

تقدمت 57 دولة (يونيو 2015) ليصبحوا أعضاء مؤسسين بالكيان الصينى الجديد وهو البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية بمقره فى العاصمة الصينية بكين. والذى صُمم بغية المساعدة فى تمويل المشاريع التى تلبى احتياجات الدول الآسيوية من البنية التحتية.

ترك إنشاء البنك الجديد (AIIB) واشنطن حائرة ومتخبطة حول كيفية الرد؛ فالبعض فى الولايات المتحدة يشيد بالصين على تحملها مسئولية دولية أكبر واستخدامها القوة الناعمة فى المساعدة على نمو آسيا. والبعض الآخر يعارض هذه الخطوة بحجة أنها تُقوض قيادة الولايات المتحدة للنظام الاقتصادى العالمى، وتستخدم المساعدات كوسيلة لدعم الخطة الاستراتيجية الصينية الكبرى.

وضع فيليب لبيسكى شرحا مفصلا لهذا الأمر فى مقال بمجلة Foreign Affairs تحت عنوان "من يخاف من البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية (AIIB) ؟" ويرى لبيسكى أن قلق المسؤولين بالولايات المتحدة من أن يقوض البنك الجديد دور جهات الإقراض الدولية ومواصفاتهم القياسية المُتبعة هو قلق فى غير محله. ويضيف أن الصين حاليا منسجمة مع النظام العاملى بشدة لدرجة قد لا يتخيلها الكثيرون خاصة عندما يتعلق الأمر بالهيئات الدولية[1].

وعلاوة على ذلك، فإن الجهات المانحة من المستبعد أن تخصص أى موارد لمؤسسة تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة، ولا تخضع للمساءلة أمام المساهمين بها. بالإضافة لقدرة الصين على تقليل تأثير وشروط وكالات المعونة القائمة فى أى حدث، وذلك عن طريق المساعدات المباشرة، والعلاقات الثنائية مع الدولة صاحبة الشأن، والأنشطة الخارجية للشركات المملوكة للدولة، بشكل أكثر سرعة وأكفأ من الاعتماد على البنك؛ ولذا كان لزاما

[1]– معتز سلامة، "الصين والولايات المتحدة جوهر الخلاف"، السياسة الدولية، العدد 126، 1996

على واشنطن دعم البنك والانضمام إليه لتستطيع تشكيل سياساته وطريقة عمله من الداخل[1].

وفى الإطار السابق يرى الخبراء الاستراتيجيون الأمنيون أن تساؤل لبيسكى حول مشاركة الولايات المتحدة فى بنك AIIBوتأثيره على المواصفات القياسية للجهات الدولية المانحة للقروض هو جزء تكتيكى صغير مقارنة بالتساؤلات الاستراتيجية الأكبر والأشد تأثيرا والمتمثلة فى كون البنك سيمنح الصين قدرة ومرونة فائقة على العمل خارج نطاق تأثير حق الفيتو للولايات المتحدة، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لإعادة ترتيب النظام العالمى من جانب واحد.

إن البنك سيضمن فوائد متنوعة للصين وسيمدد نفوذها السياسى والاقتصادى فى كل أرجاء آسيا، وسيدعم مجهوداتها فى جعل عملتها اليوان عملة احتياط دولية، وستحصل الشركات الصينية على وضع مميز بسبب خبرتها الكبيرة فى مجال البنية التحتية، وستستفيد أكثر من غيرها من فوائد رأس مال بنك AIIB المقدر بحوالى 100 مليار دولار.

ويقلق العاملون فى المجال الأمنى من أن قيام بنك التنمية متعدد الأطراف بتوفير رأس المال الكافى لحاملة الطائرات القادمة، من الممكن أن يساعد فى المقابل على منح الحاملة حقوق الرسو فى الموانئ الأجنبية، أو يُستخدم فى تمويل شبكات أنابيب النفط والغاز الكافية لوقاية الحاملة من خطر حظر الوقود عنها.

[1]– باهر مردان، العلاقات الصينية اليابانية، بكين 2015

الصين قد تصبح القوة الاقتصادية الأولى فى العالم فى 2016

توقعت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أن تزيح الصين الولايات المتحدة عن المركز الأول كأكبر اقتصاد فى العالم فى عام 2016 مع استمرار نموها الاقتصادى[60]. وقالت فى تقرير نقلته صحيفة تلغراف البريطانية إنه بالرغم من احتمالات بطء نمو اقتصاد الصين، فإن معدل النمو سيكون فى حدود 8% خلال العقد الحالى.

ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الصينى قد سجل نموا بنسبة 7.8% فى العام الماضى، وهو أبطأ معدل له فى أكثر من عقد، وأظهرت أرقام مؤخرا أن انتعاش الاقتصاد الصينى ربما فقد قوة الدفع. لكن توقعات المنظمة كانت مشجعة فيما يتعلق بمستقبل نمو الاقتصاد الصينى، وقالت إنه قد يسجل 8.5% هذا العام. وإنه بحساب فروقات الأسعار فإن الاقتصاد الصينى سينمو ليتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة فى 2016.

وقد عزز تكهنات المنظمة هذه توقعاتها بزيادة الاستثمارات فى ثانى أكبر اقتصاد بالعالم. وقالت المنظمة إنه من أجل المحافظة على قوة النمو الاقتصادى، فإنه يجب على الصين تنفيذ تعهداتها بالسماح للشركات الحكومية بالمنافسة فى الأسواق المفتوحة، وتسهيل حركة العمال المهاجرين من الريف إلى المدن.

يُشار إلى أن قادة الحزب الشيوعى الجدد – الذين تسلموا السلطة بالصين فى نوفمبر الماضى– تعهدوا بالمزيد من الإصلاح. لكن توقعات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية قالت إنه يجب عليهم توضيح ما إذا كانوا سيسعون للتغلب على بعض التحديات التى تتمثل فى التخلى عن مزايا مثل سياسات الاحتكار وخفض الفوائد على ديون البنوك وتقديم الدعم على الطاقة للشركات الكبرى فى البلاد. وأشارت المنظمة إلى أن الزعماء الصينيين منذ 2005 وعدوا بفتح قطاع الصناعات الصينى للمنافسة من قبل القطاع الخاص، لكن ذلك لم يتحقق. وقالت إن الصين بحاجة لتحقيق ذلك.

كما أشارت إلى أن الصين استطاعت مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فى السنوات الخمس الماضية أفضل من أى دولة فى المنظمة[1].

ومن كثير من الاقتصادات الناشئة، وأنها فى وضع يمكّنها من الاستمرار فى عقد رابع من النمو الاقتصادى وتحسين المستوى المعيشى لسكانها. ولكن تُرى هل تصدق هذه التوقعات فى ظل تباطؤ معدل النمو الاقتصادى الصينى والذى سجل أدنى معدلاته العام الماضى بمعدل نمو 6.9% وهو الأبطأ منذ الأزمة المالية العالمية 2008؟!

إن هذه التوقعات لاتنفى على الإطلاق التحديات التى تواجه الاقتصاد الصينى المتمثلة فى مشاكل التلوث[2].

فنجد أن الصين تعد الدولة الثانية بين أكثر الدول التى تنتج الغازات المسببة للاحتباس الحرارى، ومشكلة التفاوت الانمائى بين مختلف المناطق والمقاطعات الصينية بالاضافة إلى الكثافة السكانية الضخمة, والخلل المتوقع فى هيكل السكان فى ظل ما تشهده الصين من معدلات نمو سكانية؛ فالعلماء يرون أنه بحلول الربع الأول من القرن الحالى فإن معظم سكان الصين سوف يكونوا ضمن الشريحة غير العاملة والتى تضم كبار السن والأطفال, فهناك توقع بشيخوخة الإنتاج الصينى واتجاة مؤشرات الناتج المحلى الأجمالى للانخفاض,

إن الصين تعانى من ارتفاع حجم الديوان الصينة؛ فالصين الدولة الأكثر مديونية على مستوى العالم, وتواجة الصين تناقص فى مصادر الطاقة مع تزايد حدة التنافس الدولى على مصادر الطاقة فهناك عجز تلجأ الصين إلى سده من الخارج مما سوف يثقل من عاتق

[1]– باهر مردان، الصين واليابان تتفقان على إطلاق آلية لإدارة الأزمات البحرية، بكين2015.

[2]– رشا أحمد الديسطى، "الدور الصينى فى النظام الإقليمى لدول جنوب شرق آسيا"(1991–2008)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2012

التنمية فى الصين. فضلا عن عدم الاستقرار الداخلى الذى قد يعصف بالتقدم الاقتصادى فبعض مناطقها الحدودية بها الكثير من المشاكل والتيارات المتعارضة مثل شينجيانج والتبت.

هذا فضلا عن علاقة الصين المتوترة مع هونج كونج وما تزال علاقاتها مع تايوان لم تتحدد بصورة واضحة, فعودة تايوان بمثابة قضية حياة أو موت بالنسبة للصين؛ فقد تدفع بالصين إلى نزاع عسكرى مسلح مع الولايات المتحدة لاستعادة تايوان، أو قد تدفع الولايات المتحدة إلى استخدام مسألة تايوان كورقة ضغط على الصين من أجل تضيق الخناق على الصين والعمل على إجهاض الصعود الاقتصادى الصينى.

المبحث الثانى: البعد العسكرى فى العلاقات الأمريكية الصينية

بشكل عام تميّزت العلاقات العسكرية الأمريكية الصينية بالتذبذب ولاتزال العلاقة الأقل نموا مقارنة بنظيرتها الاقتصادية. إذ تكوّن هذا التذبذب بسبب موقف كلا البلدين من القضايا الإشكالية بينهما وخاصة قضية تايوان؛ ففى عام 2010 قررت الولايات المتحدة بيع أسلحة بقيمة 6.4 مليار دولار لتايوان، وعلى إثر هذا السلوك الأمريكى هذا علّقت الحكومة الصينية علاقتها العسكرية مع الولايات المتحدة ليستمر الحال إلى نهاية عام 2010 وصولا إلى إجراء الجولة الحاددية عشر من محادثات الدفاع بين البلدين .

وبالتالى تقرر استئناف العلاقات العسكرية لكن ليس بالمستوى المطلوب.

من جانبها ترى الحكومة الصينية أن تعزيز العلاقات العسكرية مع واشنطن يعنى أنها ستحصل على العديد من المكاسب الاستراتيجية فضلا عن إرسال رسائل سياسية– على الرغم من وجود حالة اتخوف والاتهامات المتبادلة بين البلدين– أبرزها مايلى :

– أن عملية التحديث للمؤسسة العسكرية الصينية تتطلب خبرات متراكمة كالتى تمتلكها المؤسسة العسكرية الأمريكية من حيث الكفاءة القتالية للموارد البشرية وحجم القدرات والإمكانيات والانتشار العالمى.

– تعزيز الدور العالمى للصين من خلال المشاركة فى التدريبات المشتركة لمكافحة الإرهاب الدولى والقرصنة والمشاركة فى عمليات حفظ السلام والمساعدات الإنسانية.

– لعل أهم رسالة تريد الصين إيصالها للولايات المتحدة هى عدم التدخل فى قضايا المنازعات البحرية سواء فى بحر الصين الجنوبى أو الشرقى؛ فالصين تعد ذلك قضايا سيادية تمس الأمن القومى الصينى؛ لذا وافقت الولايات المتحدة والصين على توسيع التبادلات العسكرية والتدريبات كجزء من الجهود الرامية إلى بناء علاقات أكثر استقرارا.

جاءت هذه الخطوة على إثر زيارة وزير الدفاع الصينى تشانج وان تشيوان الولايات المتحدة ولقائه وزير الدفاع الأمريكى تشاك هيجل بواشنطن فى 19 أغسطس عام 2013. وجاء هذا الموقف الصينى ليؤكد على مسعى الحكومة الصينية لحماية أمنها القومى، ورغبة منها فى تعزيز التعاون العسكرى مع الولايات المتحدة فى منطقة أسيا الباسفيك.

المطلب الاول : الدوافع الصينية لتحديث المؤسسة العسكرية:

تشير التقارير الصادرة عن الكونجرس الأمريكى إلى أنه ما بين عامى 2000–2009 زادت معدلات الإنفاقات العسكرية الصينية بنسبة 11.8%. وحسب ما ورد فى تقارير وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" لعام 2009، فإن حجم الإنفاق العسكرى الصينى قد بلغ 150 مليار دولار، ويرى محللون أن جهود الصين فيما يتعلق بتطوير طائرات الشبح وصواريخ قادرة على ضرب أهداف متحركة فى البحر دليل على إلتزام الصين بتحديث تكنولوجيتها الدفاعية.

والسؤال هنا ما دوافع الصين لزيادة إنفاقها العسكرى على نحو أصاب واشنطن بقلق متزايد؟ للإجابة عن التساؤل المطروح، سنتناول دافعين ألا وهما:

أولا: تحديث المؤسسة العسكرية الصينية لمواكبة الاقتصاد المتنامى

لطالما كانت الصين متحفظة من الناحية العسكرية؛ فقد كان الاهتمام الصينى ينصبّ بداية على الوضع الداخلى الاقتصادى والسياسى [1].

لكن وبعد أن بلغ الاقتصاد الصينى مرحلة وضعته فى مصاف الدول الكبرى من حيث أرقام الدخل و الادخار و الاحتياطيات الأجنبية من العملة الصعبة والتجارة الدولية, كان لزاما أن تواكب القوة العسكرية الصينية الوضع الاقتصادى والسياسى للبلاد وإلا فإن الصين ستخسر موقعها الاقتصادى الذى يحتاج إلى دعم عسكرى[66].

وفى هذا الإطار يذكر التقرير الأمريكى السنوى الذى يرفعه البنتاجون إلى الكونجرس عن القوة العسكرية الصينية لعام 2006, أن صحيفة صينية رسمية نشرت مؤخرا موضوعا يقول: "إنه ينبغى على بكين أن تطور قوة عسكرية تتناسب مع مكانتها العالمية، وطالما أن المصالح الاقتصادية والدبلوماسية الصينية تمتد عبر العالم فإن مثل هذا التفكير الاستراتيجى مطلوب"

من هذا المنطلق تسعى الصين إلى زيادة قوتها العسكرية ليس طمعا فى السيطرة وبسط نفوذها فى آسيا بالدرجة الأولى بقدر ما هو حماية إمداداتها الحيوية الاستراتيجية و أهمها على الإطلاق فى هذه المرحلة النفط؛ فقد تفوّقت الصين على اليابان فى عام 2003 لتصبح ثانى أكبر مستهلك للمنتجات البترولية فى العالم بعد الولايات المتحدة. فلقد بدأت

[1]– إبراهيم علوش، دلالات الموازنة العسكرية الأمريكية لعام 2015، موقع البديل، تاريخ الإطلاع 3 فبراير 2016، يمكن الإطلاع على التقرير من خلال الرابط التالى

الصين منذ أوائل عام 2000– أى منذ الأشهر الأولى لهذا القرن– تحتل مركزا مرموقا وزاد استيرادها من النفط بصورة واسعة على صعيد الاستهلاك العالمى.

وفى حقيقة الأمر، بدأت الصين الزيادة التدريجية لاستيرادها من النفط منذ منتصف التسعينات، وأخذت هذه الزيادة تتوسع سنويا لتصبح الصين بعد عقدين من الزمن– تحديدا فى سبتمبر 2013– أكبر دولة تستورد النفط فى العالم؛ إذ زاد معدل استيرادها للنفط بوتيرة أعلى مقارنة به فى الولايات المتحدة، التى كانت تحتل المرتبة الأولى حتى ذلك الوقت. علما بأن الاستيراد الأمريكى للنفط الخام قد بدأ يتراجع حينئذ نظرا للإنتاج العالى والسريع للنفط الصخرى.

ومن الجدير بالذكر، أنه كانت لهذه المتغيرات فى البلدين الرئيسين فى مجال استهلاك الطاقة تأثيرات واضحة على التجارة العالمية للنفط؛ فلقد اطمأنت الدول المصدرة إلى وجود سوق نفطية ضخمة فى الصين تعوّض انحسار الاستهلاك فى الولايات المتحدة والدول الصناعية الغربية الأخرى.

إن هذا التزايد السريع لحجم طلب الصين لطاقة ما وراء البحار يُظهر مدى الأهمية القصوى والملحة لضمان الممرات البحرية لها التى تسيطر عليها الولايات المتحدة من مضيق هرمز فى الخليج إلى مضيق ملقا الذى يقع بين شبه الجزيرة الماليزية وسومطرة[68]؛ ولذلك فمن بين دوافع الصين فيما يتعلق بتطوير جيشها وقوتها العسكرية البرية والبحرية, حماية هذه الممرات المائية والإمدادات النفطية, وهذا الدافع قد جعل البحرية الصينية أول بحرية تتنافس مع البحرية الأمريكية للسيطرة على البحار منذ انتهاء الحرب الباردة.

ثانيا: تطلعات الصين الرامية إلى السيطرة البحرية على آسيا الباسفيك

إن منطقة جنوب شرق أسيا تقع فى جزء هام من أسيا، وأن 60% من مساحتها يشغلها البحر، وأن 60% من سكانها يعيشون على الجذر، وكل عواصمها تتصل بالبحر باستثناء فينتيان عاصمة لاوس، ولما كانت هذه المنطقة تتوسط المحيطين الهندى والباسفيكى، فلا يمكن أن تنجو من صراعات الدول الكبرى حول شرايين مواصلاتها الحيوية التى تمر كلها بمضيق مالقا.

إن هدف الصين فى منطقة شرقى وجنوب شرقى أسيا هو الوصول إلى مركز القوة أو الدول العظمى بكل ما يترتب على تلك المكانة من تأثير ونفوذ، وهذا لن يتحقق من وجهة نظر الصين إلا بالقضاء على النفوذ الأمريكى فى المنطقة خاصة إن مدى النفوذ العالمى الأمريكى وانتشاره يُعتبر فريدا فى نوعه.

تسيطر الولايات المتحدة على جميع محيطات العالم وبحاره بالإضافة إلى امتلاكها قدرة عسكرية حاسمة للسيطرة البرمائية على السواحل التى تمكّنها من فرض نفوذها على الداخل.

وقد ساعدها على ممارسة السيادة العالمية دينامية الاقتصاد الأمريكى، وتميزها فى تكنولوجيا المعلومات .لكن صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية وحيدة وكنفوذ قوى خاصة الوجود الأمريكى فى كوريا الجنوبية وتايوان والحليف القوى اليابان، هذا الوجود الذى يحد من تطلعات الصين لأن تصبح قوى عالمية وذات نفوذ قوى إقليميا.

ومن هذا المنطلق سعت الصين لامتلاك الأسلحة النووية مما أضاف بعدا خطيرا لأبعاد المواجهة الأمريكية الصينية فى أسيا، وأثاره المباشرة فى أوضاع التوازن الإستراتيجى العالمى، وقد أثار هذا التملك جدل واسع بين الخبراء الإستراتيجيين الأمريكيين لما يمثله من

تهديد نووى خطير للأمن القومى الأمريكى؛ فظهرت ثلاث أراء يصور كل منها التهديد الصينى من زاويتها السياسية والإستراتيجية الخاصة:

الاتجاه الأول: ممثلا فى قادة البنتاجون، ورأيهم أن التقدم العسكرى الصينى لأبد أن يقابله جهد عسكرى أمريكى مضاعف لإحباط الآثار المحتملة لتوازن القوى فى أسيا والعالم، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تنفذ برنامج إنشاء شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ.

الاتجاه الثانى: يقر بتعاظم الخطر العسكرى الصينى فى أسيا، ويرى بضرورة الانسحاب من المسرح الأسيوى والتمركز على الجذر الإستراتيجية للانتفاع بمزايا التفوق الأمريكى جوا وبحرا.

الاتجاه الثالث: ويرى أن تعمل الولايات المتحدة فى اتجاه التقارب مع الصين، على ألا يؤثر هذا الجهد المبذول لحصر آثار التهديدات الصينية بالنسبة لتوازن القوى فى منطقة جنوب شرق أسيا.

بناء على ما سبق أصبح الاحتفاظ بالوجود الأمريكى فى كوريا الجنوبية ذو أهمية بالغة[70]؛ فبدونه يكون من الصعوبة بمكان استمرار ترتيبات الدفاع الأمريكى – اليابانى الذى يعنى زيادة اليابان من الاكتفاء العسكرى، كما أن أى اتجاه بإعادة توحيد كوريا سيزعزع الوجود الأمريكى فيها؛ إذ أنه فى حالة توحيدها قد لا تختار الحماية العسكرية الأمريكية وهو ما تسعى إليه الصين.

إن إدارة الولايات المتحدة لعلاقتها مع الصين سيكون لها نتائج مباشرة على استقرار مثلث العلاقة الأمنية الأمريكى– اليابانى – الكورى .

وعليه فإن اعتراض الصين الرئيس ضد الولايات المتحدة بما تمثله الولايات المتحدة حاليا وبمواقع تواجدها؛ وذلك باعتبار أنها القوة المهيمنة الوحيدة فى العالم التى تستطيع عن طريق سيطرتها على اليابان أن تحتوى التأثير الصينى وبالتالى فإن مهمة السياسة الصينية الحكيمة هى استخدام القوة العسكرية لإلحاق الهزيمة بالهيمنة الأمريكية ولكن بطريقة سلمية ودون أن تطلق العنان لأية مطامع إقليمية يابانية كامنة ولتحقيق ذلك تسعى الجيواستراتيجية الصينية إلى تحقيق هدفين فى وقت وهما:

المطلب الثاني : معارضة الهيمنة وسياسات القوة وضمان سلام العالم

إقامة نظام سياسى واقتصادى دولى جديد.

ويُقصد بالهدف الأول الولايات المتحدة وبالتالى لابد من تقليل تسلطها مع تفادى أى اصطدام عسكرى معها يمكن أن يوقف تقدم الصين الإقتصادى، أما الهدف الثانى فيرمى إلى إعادة النظر فى توزيع القوى فى العالم مع تفادى أى صدام حقيقى مع جاراتها المباشرات، وترك سياسة العداء المكشوف، وهو ما أصبحت عليه علاقات الصين الراهنة بدول جنوب شرق أسيا، بالتقرب إلى زعماءها واستثمار المشاعر والتصريحات المعادية لاستمرار الوجود الأمريكى.

من الواضح إن حسابات الصين تقوم على أن نفوذها فى المنطقة يمكن أن يتحسن أتوماتيكيا نتيجة أى تقليل لمكانة الولايات المتحدة؛ لذلك سعت الصين إلى انتهاج عدد من السياسات الإستراتيجية لتأمين نفسها من الوجود العسكرى الأمريكي المكثف حولها بما يمثله من تهديد أمنى عليها. لعل أبرزها مايلى:

عقد تحالفات عسكرية مع دول الجوار مثل :

التحالف مع باكستان: والغرض منه للحد من قدرة الهند – حليفة الولايات المتحدة – على فرض نفسها كقوة إقليمية مهيمنة فى جنوب أسيا.

التعاون العسكرى مع بورما: الذى يوفر نفاذية الصين إلى التسهيلات البحرية فى المحيط الهندى.

توقيع اتفاقية حدودية وأمنية مشتركة مع كل من روسيا وكازخستان وكيرغستان وطاجكستان. توطين نفسها فى دول الشرق الأقصى عن طريق تدعيم اقتصاديات هذه الدول وجعلها معتمدة على الصين؛ وذلك بازدياد تغلغل المهاجرين والتجار الصينيين فيها ودعمها للتعاون الاقتصادى فى شمال شرق أسيا شاملة اليابان وكوريا ومنغوليا وسنغافورة وبانكوك وكوالالامبور ومانيلا وجاكرتا وتايوان وهونغ كونغ، حيث يبلغ مجموع أرصدة الشركات الرئيسية ال 500التى يملكها صينيون فى جنوب شرق أسيا حوالى540 مليار دولار عام 1994، وثمة تقديرات تشير إلى سيطرة الصينيين فى الخارج على 90% من الاقتصاد الأندونيسى، 75% من اقتصاد تايلاند، ومن 50% إلى 60% من اقتصاد ماليزيا، 100% من اقتصاد تايوان وسنغافورة. [1].

هذا الحضور الصيني المكثف يدفع إلى قلق الولايات المتحدة، وبأنه يمكن أن يقود إلى حكومات دمى يحركها الصينيون كيفما شاءوا.

طبيعة التحديثات العسكرية الصينية

[1]– منى سليمان مسلم هنيدى، تعديل ترتيب الجيش المصرى فى تصنيف جلوبال فايرباور: الأهداف والدلالات، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 4إبريل 2016

تقوم التحديثات العسكرية للصين وفقا للكتاب الأبيض الصادر عن المكتب الإعلامى التابع لمجلس الدولة الصينى بعنوان: "الدفاع الوطنى الصينى فى عام 2004" على تسع نقاط أساسية أهمها: [1].

خفض أفراد الجيش بمقدار 200 ألف جندى:

والهدف من هذا الإجراء تحسين الهياكل وتنسيق العلاقات ورفع النوعية على حساب الكمية, تحسين النسبة بين الضباط والجنود, تحسين نظام القيادة, تقليص حجم السلاح البرى و زيادة قوة السلاح البحرى و الجوى, تعميق إصلاح نظام الدعم اللوجستى المشترك.

تقوية بناء الأسلحة البحرية والجوية ووحدة المدفعية الثانية:

يعزز جيش التحرير الشعبى بناء الأسلحة البحرية والجوية ووحدة المدفعية الثانية، فيما يهتم ببناء السلاح البرى باستمرار السعى وراء التنمية المتناسقة لهيكل قوات العمليات، ورفع قدرة السيطرة على السيادة البحرية والجوية وقدرة الرد الاستراتيجى[2].

تسريع عملية تطبيق المعلوماتية:

يعتبر جيش التحرير الشعبى المعلوماتية موضوعا استراتيجيا رئيسيا, ويجرى إيجابيا بحث وتطبيق بناء المعلوماتية بأسرع وقت ممكن.

تنفيذ البرنامج الاستراتيجي لتدريب الأفراد:

والهدف منه الحصول خلال عشرة سنوات الى عشرين سنة على صف من ضباط القيادة الذين يستوعبون فن قيادة الحرب المعلوماتية وبناء الجيش المعلوماتى، وصف من

[1]– السعودية فى المركز الثالث عالميا بحجم الإنفاق العسكرى، العالم هذا المساء، بى بى سى عربى، تاريخ الحلقة بتاريخ 6 إبريل 2016

[2]– إبراهيم علوش، مرجع سابق

أركان الحرب الماهرين فى تدبير خطط خاصة ببناء الجيش ومسائل العمليات، وصف من العلماء القادرين على تنظيم ورسم الخطط الخاصة بتحديث وتطوير الأسلحة والتجهيزات والتغلب على المشاكل التكنولوجية الرئيسية، وصف من الخبراء المتخصصين المتقنين لخواص الأسلحة والتجهيزات العالية والجديدة، وصف من ضباط الصف البارعين فى استيعاب الأسلحة والتجهيزات على أيديهم.

تكثيف التدريبات المشتركة:

وذلك على مختلف المستويات والأسلحة لرفع قدرة العمليات المشتركة على ضوء الخصائص والأنماط الرئيسية للحرب العصرية.

ومن الجدير بالذكر أنه قام موقع "جلوبال فايرباور" بنشر تقرير خاص بتقييم أقوى جيوش العالم لعام 2015، إذ قام بتقديم ترتيب مفصل لأقوى الدول من ناحية مؤشر القوة العسكرية. هذا المؤشر الذى يصنّف كل دولة على أساس عدة تقييمات ترتكز على أكثر من 50 عاملا يبينها جاهزية هذه القوات العسكرية، ومن اللافت أن فريق الموقع لا يأخذ القوة النووية بعين الاعتبار لدى تقديم تقييماته، لكنه يضع تصنيفاته النهائية وفق حجم الدولة وموقعها الجغرافى من أجل تقييم موضوعى لجاهزية جيوش الدول الصغيرة أو الدول التى لا تطل على البحار المفتوحة.

وفقا لهذا التقييم، جاء الجيش الأمريكى فى قمة الترتيب إذ تبلغ ميزانية الدفاع الأمريكية 612 مليار دولار وتفوق ميزانيته الدول العشر التى تليها فى الإنفاق العسكرى مجتمعة. تتفوق الولايات المتحدة ايضا بامتلاكها 19 حاملة طائرات مقارنة بـ 12 حاملة طائرات تمتلكها بقية دول العالم. تمتلك الولايات المتحدة أكبر سرب طائرات حربية فى العالم وتتفوق تكنولوجيا على جميع دول العالم بالإضافة الى حجم القوات المدربة تدريبا عالى الحرفية.

وقد احتل الجيش الصينى المرتبة الثالثة بعد الجيش الروسى. فقد أرتفع الإنفاق العسكرى الصينى بمعدل 12.2% لتصل ميزانية الدفاع الى 126 مليار دولار حسب الأرقام الرسمية والتى قد تكون فى الواقع أعلى من ذلك. إن حجم القوات الصينية العاملة مذهل ويصل الى 2.285.000 فرد مع 2.300.000 فرد احتياط. كما أن الصين لديها تاريخا ناجحا فى الاستيلاء على التكنولوجيا العسكرية الحساسة[1].

لقد أصبح الاجتماع العام للإعلان عن قيمة الإنفاق العسكرى الصينى يثير اهتماما كبيرا وقراءات مختلفة من الأوساط الأجنبية، وقد وصفت الحكومة الصينية ذلك بالقول أن الإعلام الغربى يبالغ فى الاهتمام بالإنفاق العسكرى الصينى. وتبرر الحكومة الصينية زيادة الإنفاقات العسكرية استنادا إلى الاعتبارات التالية:

– خلال فترة الإزدهار الاقتصادى لبعض الدول فى الستينات والسبعينات من القرن الماضى حققت ميزانيات الدفاع لديها نموا عشريا لعقود عدة[2].

– الصين التى تبلغ مساحة أراضيها 9.6 مليون كيلومتر مربع، ولها خط ساحلى قارى طوله 18 ألف كيلومتر،هى دولة كبيرة وغير موحدة بشكل كامل.

– الصين تواجه تهديدات عسكرية من اتجاهات عدة؛ ومن ثم فهى تحتاج لضمان أمنها القومى ومصالحها.

---

[1]– دلالات الموقف الأمريكى من الانخراط العسكرى الروسى فى سوريا، المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 2015

[2] –WU Xinbo, CHINA AND THE UNITED STATES: CORE INTERESTS, COMMON INTERESTS AND PARTNERSHIP, Special Report,United States Institute of Peace, June 2011.

– إن سياسات وأهداف الصين الاستراتيجية تتسم بالشفافية، وأن السعى للهيمنة لايمثّل أبدا خيارا لها.

– الصين لا تسعى لتحدى أحد ولا تشكّل تهديدا لأى دولة.

– الالتزام بالتنمية السلمية والسياسات الدفاعية من أجل مواجهة المخاطر بهدف ضمان سيادة الصين ووحدة أراضيها، وتحقيق الاستقرار والسلام فى المنطقة والعالم[1].

– إعلان الصين أن نفوذها فى بحر الصين الجنوبى يمثّل مصلحة أساسية لها وبالتالى انتقدت فى تاريخ 2013/11/21 تقريرا صادرا عن الكونجرس الأمريكى يدعو إلى وجود أكبر للبحرية الأمريكية أسيا الباسفيك لموازنة التأثير الصينى المتنامى فى المنطقة، وزيادة عدد السفن الأمريكية إلى 60 سفينة على الأقل، وإعادة تجهيز الموانئ إلى 60% من المنطقة بحلول عام 2020. وجاء الموقف الصينى ليؤكد على مايلى:

– إن الصين تتمسك دوما باستراتيجية غير عدائية للدفاع الوطنى، وملتزمة بطريق التنمية السلمية.

– إن تطوّر الدفاع الوطنى الصينى يتناسب مع البلاد ويحميها.

– إن الصين كانت دوما قوة إيجابية لتحقيق السلام والتنمية فى أسيا الباسفيك.

– إن لجنة المراجعة الاقتصادية والأمنية نشرت تقارير متحيزة لعدة سنوات، ولديها أيديولوجية الحرب الباردة، كما أنّ ووجهة نظرها لاتستحق الرد.

مخاوف دول جنوب شرق آسيا من التنامى العسكرى الصينى:

[1] –Asia: The Military Balance, Volume 116, Issue 1, 2016.

يرى بعض الأكاديميين الغربيين أن جيران الصين من دول جنوب شرقى آسيا يعيشون حالة من القلق والترقب من مسلك الصين فى حل النزاعات القائمة بينهم فى منطقة بحر الصين الجنوبى، ومن ثم تأتى مشكلة الادعاءات والادعاءات المضادة بشأن السيادة على مئات الجزر وسلاسل الضخور فى تلك المنطقة. ويرى هؤلاء أن حالة الشك من النوايا الصينية تنبع من إعلان الصين عن استعدادها لاستخدام القوة عامى 1988,1974 لطرد الفيتناميين الذين استوطنوا بعض الجزر وكذلك احتلال الصين لسلسلة صخور رصيف الأذى القريبة من الفليبين أوائل عام 1995. [1].

ولكن على الجانب الآخر، يرى البعض أن كثيرا من قادة الدول الأسيوية ينظرون إلى صعود الصين باعتباره فرصة اقتصادية أكثر من تهديدا عسكريا؛ فهؤلاء القادة يعتقدون أن قوة اقتصاد بلادهم تعتمد فى جزء منها على استمرار الرخاء الاقتصادى الصينى ومن ثم تشجيع المبادرات الصينية المتعلقة بالحد من القيود التجارية، وإقامة علاقات تعاون ضد التهديدات الأمنية عبر الحدود مثل الإرهاب والأمراض المعدية وغيرها.

ويرى هؤلاء أيضا أن الصين قد اتبعت سياسات إسترضائية نوعا ما. فمثلا أعلن المتحدث الرسمى باسم الخارجية الصينية يوليو 1995 أن الصين ليس لديها نية لانتهاك حرية الملاحة فى منطقة جزر سبراتلى، وقال إن الصين تشعر بأن هذه المسائل يمكن حلها دون اللجوء إلى وسطاء أو تدخلات خارجية. كما أكد وزير الخارجية الصينى آنذاك فى المؤتمر الوزارى للآسيان يوليو 1995 أن الصين سوف تلجأ فى حل النزاع حول جزر سبراتلى إلى أحكام اتفاقية 1982 بشأن قانون البحار.

الإنفاقات العسكرية الأمريكية ودلالاتها:

[1]– روسيا والصين تجريان مناورات بحرية مشتركة، موقع سبوتنك الروسى، تاريخ الإطلاع على الخبر 8فبراير 2016، ويمكن الإطلاع على الخبر من خلال الرابط التالى http://arabic.sputniknews.com/russia/20150815/1015316681.html

هذه الخريطة التى وضعها أطلس"عالم متغير"، تُظهر بالضبط ضخامة الإنفاقات العسكرية الأمريكية بالمقارنة مع دول العالم الأخرى.

"الرقم ضمن الدائرة يمثل ميزانية الدفاع لكل دولة مقاسة بالمليار دولار"

من الخريطة السابق يتجلى لنا حقيقة كون الولايات المتحدة تقبع على قائمة الدول الأكثر إنفاقا على التسلح وذلك بحسب تقرير معهد ستوكهولم لدراسات السلام لعام 2015[79]؛ إذ بلغت الموازنة العسكرية الأمريكية 610 مليار دولار، بينما احتلت الصين المرتبة الثانية بموازنة عسكرية تُقدر بحوالى 216 مليار دولار. ولكن العبرة هنا أن الموازنة العسكرية الأمريكية إلى انخفاض بينما الموازنة العسكرية الصينية إلى ارتفاع؛ فبحسب تقرير معهد ستكهولم لعام 2013، نجد أن الولايات المتحدة قد احتلت المرتبة الأولى فى قائمة الدول الأكثر إنفاقا على التسلح ولكن بموازنة عسكرية قدرها 640 مليار دولار.

بينما الصين قد احتلت المرتبه الثانية ولكن بموازنة عسكرية قدرها 188 مليار دولار. وإذا نظرنا إلى هكذا موازنات، سنجد أن الموازنة العسكرية الأمريكية قد انخفضت بمعدل 7.8% مقارنة بمثيلتها لعام 2012. فى حين ارتفع الإنفاق العسكرى الصينى بمعدل 7.4% مقارنة بالعام ذاته.

ومن الجدير بالذكر أن هذا التصنيف قد طرأ عليه بعض التغيرات لاسيما فيما يتعلق بقائمة الأربعة الكبار فى مجال الإنفاق على التسلح؛ إذ أفادت التقارير الأخيرة التى نشرها معهد ستوكهولم إبريل من العام الجارى أن الإنفاق العسكرى العالمى لعام 2015 قد ارتفع- ولأول مرة منذ 4 سنوات- بنسبة 1% ليصل إلى1676مليار دولار[80].

ويعزى التقرير هذا الارتفاع إلى جملة من الأسباب جاء فى مقدمتها تفاقم الحروب والصراعات حول العالم لاسيما الحرب ضد تنظيم ما يُعرف بالدولة الإسلامية "داعش"، وكذا التوترات والنزاعات فى منطقة بحر الصين الجنوبى، والدور الذى تلعبه جماعات المصالح

الاقتصادية والشركات الأمريكية فى مجال توريد الأسلحة فى الضغط على لجان الدفاع والتسلح بالكونجرس الأمريكى لتمرير قوانين من شأنها الدفع نحو زيادة الموازنة العسكرية المخصصة للبنتاجون بعد أن شهدت انخفاضا حادا على إثر الانسحاب الأمريكى من أفغانستان والعراق، فضلا عن بروز قوى دولية صاعدة كالصين وروسيا وسعيها الدءوب نحو تطوير ترسانتها العسكرية. وقد وقف خلف هذا الارتفاع فى الإنفاق العسكرى العالمى وبالدرجة الأولى دول أوروبا الشرقية وآسيا والشرق الأوسط.

ووفقا لتقرير ستوكهولم، فإن الولايات المتحدة قد حافظت على الصدارة بموزانة عسكرية قدرها 600 مليار دولار بما يعادل 36% من جملة الإنفاق العسكرى العالمى، بينما احتل التنين الصينى المرتبة الثانية بموازنة عسكرية قدرها 215 مليار دولار بما يعادل 13% من جملة الإنفاق العسكرى العالمى[1].

لقد فاجأت السعودية العالم بحلولها فى المرتبة الثالثة بموازنة عسكرية قُدرت 78 مليار دولار بما يعادل 5.2% من جملة الإنفاق العسكرى العالمى[81]، وأطاحت المملكة بروسيا التى قبعت فى المرتبة الرابعة بموازنة قدرها 66 مليار دولار. وأثار هذا الأمر جملة من التساؤلات حول مدى حاجة المملكة لهذه الترسانة العسكرية الضخمة، وأى تهديد يدفع بالسعودية لتنفق 87 مليار دولار فى عام واحد على التسلح؟!

إن تخفيضات الموازنة العسكرية الأمريكية تعكس منحنى الأفول العام للإمبريالية الأمريكية كما تتجلى فى أزمة الموازنة الحكومية والدين العام. هذا الأفول الذى أسهمت فيه حرب العراق بالأساس ثم أفغانستان بالإضافة للأزمات المالية ومنها الأزمة المالية العالمية 2008. ولا شك أن تخفيض سقف القدرة العسكرية الاستراتيجية للولايات المتحدة من خوض حربين هجوميتين مختلفتين فى آن واحد إلى واحدة هجومية وأخرى دفاعية يعكس مثل هذا

[1]– مروان قبلان، "المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة فى معادلات القوة والصراع على سوريا"، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015

التدهور المتزامن مع تزايد القدرات العسكرية الاستراتيجية لدول البريكس وعلى رأسها الصين وروسيا.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن الإنفاقات العسكرية الأمريكية لاتتجه للانخفاض فحسب، ولكن الأهم من ذلك أنه ثمة توجهات لتغيير البنية العسكرية الأمريكية على النحو التالى:

– تخفيض عدد القوات المتفرغة (غير الحرس الوطنى والاحتياط) إلى أقل مستوى لها منذ ماقبل الحرب العالمية الثانية؛ ليهبط عدد الجنود الأمريكيين المتفرغين من 520 ألفا إلى 420 ألفا بحسب تقارير نُشرت عبر وسائل الإعلام الأمريكية.

– زيادة عدد القوات الخاصة وتحسين نوعيتها، وكذا الطائرات بلا طيار والحرب الالكترونية مع زيادة وسائل التدخل عبر مايُسمى "القوة الناعمة" غير العسكرية.

– التضحية بالمبدأ العسكرى الاستراتيجى الذى تبنته الولايات المتحدة خلال السنوات الماضية، وهو القدرة على خوض حربين مختلفين فى آن واحد؛ ليصبح المبدأ المعتمد الآن القدرة على خوض حرب واحدة حاسمة زائد القدرة على الردع والدفاع فى حرب أخرى ريثما تُحسم الحرب الأولى.

إن هذه التوجهات السابقة لتغيير البنية العسكرية الأمريكية تعكس تحولات جوهرية فى النظام الرأسمالى العالمى نفسه، وبالتالى فى عقيدة أذرعها العسكرية؛ فتقليص حجم القوات والعتاد اللازمين لممارسة احتلال مع زيادة القدرة على ممارسة التدخل عبر القوات الخاصة والطائرات بلا طيار والحرب الالكترونية، يعكس انتقال الاقتصادات المتقدمة للاعتماد أكثر على "المعرفة المتخصصة" أكثر من القوة العاملة ورأس المال المادى – أى عسكريا– على الجندى والدبابة.

ويعكس أيضا الفرق بين مصطلح "الإمبريالية المعاصرة" Neo colonialism ومصطلح "الإستعمار التقليدى"؛ فالإمبريالية المعاصرة كمنظومة هيمنة دولية متعددة الإبعاد، تتطلب تدخلات عسكرية لإخضاع الدول والحركات المتمردة دون احتلالات طويلة المدى بالضرورة، على عكس الاستعمار التقليدى الذى يعنى احتلال الأرض والبقاء فيها. وهذا يتضح من النقاط التى جاء مشروع النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة منذ وصول أوباما لسدة الحكم مرتكزا عليها والمتمثلة فيما يلى:

– تخليص الولايات المتحدة من مستنقعات الحروب المباشرة المترافقة مع احتلالات.

– إعادة توجيه أولويات السياسة الخارجية الأمريكية نحو احتواء التمدد الصينى فى منطقة المحيط الهادئ على حساب التركيز على المنطقة العربية والإسلامية[1].

– اللجوء بشكل متزايد لأدوات "القوة الناعمة" لتفكيك الدول وتأجيج النزعات الداخلية "التدخل العسكرى الإمبريالى غير المباشر" بالترافق مع الاستخدام المكثف للعمليات الخاصة الخارجية، كما فى حالة اغتيال بن لادن، والطائرات بلا طيار كما فى الباكستان واليمن

[1]– مايسة محمد مدنى، التدخل الروسى فى الأزمة السورية، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، كلية الدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة النيلين، السودان، يناير 2014

خاتمة

خاتمة موضوعنا المتعلق بدراسة العالقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلصنا فيها لما يأتي:

1. يعتبر التدخل الحاصل بين القوة الإقليمية الصاعدة والتي تقصد بها الصين والقوة العالمية ونعني بها الولايات المتحدة الأمريكية الذي هو في طريقه إلى الانحصار، كما يعتبر التقاطع الجغرافي الحاصل بين الدولتين في عدة مناطق استراتيجية وهذا لاشتراك مصالحهما في هذه المناطق وخاصة في قارة آسيا التي تعتبر قاعدة مجهزة للواجهة العسكرية بين الصين والو.م أ.

2. الصعود التدريجي للصين أصبح عائقا أمام تقدم الولايات المتحدة الأمريكية وهذا حتى ال تماثل قوة الصين قوة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر الأولى عالميا .

3. أصبح امتلاك الصين لعتاد عسكري مصدر تهديد للولايات المتحدة الأمريكية حيث تعتبر قوة الصين العسكرية دليل على أنها تريد أن تصبح إحدى القوى العالمية وهذا ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية في صراع دائم معها حتى لا تفقد سيطرتها العالمية.

4. إن كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية لهما عدة مصالح مشتركة فاعتبر كل منهما حليف لآخر وهذه المصالح تتقاطع في منطقة آسيا شرقها وهذا التحالف يساعد في عدم وجود تواجه عسكري بينهما.

5. أهم القضايا المشتركة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية هي: قضية حقوق الإنسان، الأزمة الكورية، أزمة تبث، قضية تايوان وهذه الأخيرة أبزرت القضايا التي اشترك فيها كل من بكين وواشنطن.

6. رغم وجود عدى قضايا مشتركة بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية هذا لا يعني وجود تحالف دائم بينهما بل هناك تنافر بينهما وهذا التنافر سبب عدم وجود ثقة استراتيجية بينهما، وهذا لرغبة الصين في أن تصيح إحدى الأقطاب العالمي على عكس

الولايات التي تود أن تبقى المسيطر الوحيد ويكون العالم ذو نظام أحادي القطبية وتكون هي المسيطر الوحيد عالميا في المجال الاقتصادي والسياسي.

7. يعتبر المجال الاقتصادي هو أبرز المجالات التي أدت إلى وجود تنافس دولي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وهذا المجال يشمل تأمين مصادر الطاقة، طرق الإمدادات البحرية التي تساعد على حماية مصالح كل دولة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

أولا: الكتب

1- أبو أرشيد أسامة، تصعيد ترامب الصين: قلة خبرة أم إرهاصات نهج جديد في العلاقات الأمريكية الصينية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة الأساسيات، يناير 2017)

2. أمين نظير محمود، التنافس الصيني الأمريكي في آسيا، (كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك).

3.جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكونية، ط1، الجزائر : دار الخلدونية, 2007).

4.حافظ صلاح الين، صراع القوى العظمي حول القرن الإفريقي، ("الكويت: سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة, 1982).

5. حمدي عبد الرحمان، مصر وتحديات التدخل الدولي في إفريقيا، (الهيئة المصرية العامة للكتاب , 2016).

6. خليفة جودة محمد محمود، إبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 2010-1990: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

7. رباحي أمينة، تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية (القاهرة: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2011 -6م).

8. الزعبي موسى، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب, 2001.

9. زيبيجينيو بريجينسكي، الإختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم (ترجمة عمر الأيوبي بيروت: دار الكتاب العربي, 2004.

10. س ناي (الابن) جوزيف، مفارقة القوة الأمريكية، (ترجمة محمد توفيق البجيرمي) (ط1، الرياض: مكتبة العبيكان, 2003).

11. شيوى قوانغ، جغرافيا الصين: (ط1, بكين: الهيئة العام لمكتبة الإسكندرية , 1987).

12. طلعت عبد المنعم، الهجوم الهادي، المصالح الإستراتيجية العسكرية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا القاهرة :2008).

13. عبد الحي وليد، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، (الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف, 2011).

14. عبد الرحمان أسامة، إفريقيا واخطر الصهيو – أمريكي – الشيعي (القاهرة: هبة النيل للنشر والتوزيع, 2014).

15. اللاوندي سعيد، أمريكا في مواجهة العالم– "حرب باردة جديدة"، (ط1، مصر : حضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003م). 16. مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان : المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث, 2002).

17. مجدي عبد الكريم: التنافس الدولي على إفريقيا، التنافس الأمريكي الفرنسي نموذجا، (دبي: مركز جمعية الماجد الثقافية والتراث ,2002).

18. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، ط1, 2002).

19. محمد دفع الله خالد، الاتجاهات الأمريكية لإدارة سياسة تحالفات لمكافحة الإرهاب- إفريقيا نموذجا، (المركز العربي للدراسات الإفريقية 2009

20. محمد فرح أنور، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007).

محمد فهمي عبد القادر، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط1، عمان: دار محدولاي للنشر والتوزيع, 2010).

22. مرعي بنجلاء، النفط والدماء، الإستراتيجية الأمريكية تجاه افريقيا، السودان نموذجا (د.ط، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية .

23. نادر السيوفي، حروب الموارد في إفريقيا: الكونغو الديمقراطية، سيراليون انجولا، ج. السودان، (الخرطوم: مكتبة الشريف الأكادمية ,

24. هندغتون صامويل، صراع الحضارات، إعادة صنع النظام الدولي، ترجمة طلعت الشايب، (ط2, 1999)

25. هيدسون مايكل، الصعود الآسيوي والتراجع الأمريكي في الشرق الأوسط. حلقة نقاشية (بيروت: دراسات الوحدة العربية، ماي2012م

26. ولد أباه السيد، عالم ما بعد 11 سبتمبر، 2001 الإشكالية الفكرية والإستراتيجية (الدار العربية للعلوم، ط1, 2004).

27- د. فوزى درويش، "الشرق الأقصى: الصين واليابان"، دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة 1997

28- د. خضر عباس عطوان، "مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004

29- د. هدى ميتيكس، خديجة عرفة، "الصعود الصينى"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2006

30- د.حنان قنديل، "الصين وتايوان والعولمة"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2003

31- إبراهيم عرفات، "الصين وحواجز الصعود"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006

ثانيا: الرسائل العلمية

1- سهرة قاسم محمد حسين، "الصعود الصينى وتأثيره على الهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط" (2001-2009)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2010

2- الشيماء هشام أبو الوفا، "السياسية الصينية فى النظام الدولى" (1990-2005)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 2008

3- أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوى، "مفهوم تحول القوة فى نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2009

4- رشا أحمد الديسطى، "الدور الصينى فى النظام الإقليمى لدول جنوب شرق آسيا"(1991-2008)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2012

5- يوسف ميخائيل يوسف، "الصراع الصينى- الأمريكى فى منطقة جنوبى شرقى آسيا"(1954-1972)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1981

6- منصور فالح إسماعيل، "الفرص والتحديات للنمو الصينى كقوة عظمى" (1990-2008)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة: عمادة الدراسات العليا 2009

7- محمد عطية محمد ريحان، "التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة 2012

8- أميمة على طه، "العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم 2002

9- محمود صافى، "العلاقات التركية- الإسرائيلية" (1996-2006) ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ثالثا: الأبحاث والدراسات

1- "العلاقات الأمريكية الصينية واستراتيجة واشنطن التى تزعزع استقرار منطقة آسيا الباسفيك"،مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، فبراير 2012

2- مروان قبلان، "المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة فى معادلات القوة والصراع على سوريا"، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015

3- "تطور الموقف الأمريكى من النظام السورى: من دعوات الإصلاح إلى التفاوض"، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، إبريل 2015

4- محمود خليفة جودة محمد، "أبعاد الصعود الصينى فى النظام الدولى وتداعياته" (1991-2010)، المركز الديمقراطى العربى، إبريل 2014

5- سيف الدين عبد الفتاح، السيد صدقى عابدين، "الأفكار الآسيوية الكبرى فى القرن العشرين"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2001

6- سنية الحسينى، "سياسة الصين تجاه الأزمة السورية: هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة فى المنطقة؟"، القدس العربى، إبريل 2015

7- باهر مردان، الصين واليابان تتفقان على إطلاق آلية لإدارة الأزمات البحرية، بكين2015.

8- باهر مردان، العلاقات الصينية اليابانية، بكين 2015

9- دلالات الموقف الأمريكى من الانخراط العسكرى الروسى فى سوريا، المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 2015

10- يزيد صايغ، موقف الصين حيال روسيا، مركز كارنيجى للشرق الأوسط، فبراير 2012

11- محمد سعد أبو عامود، الصين تقتحم الأزمة السورية، مركز الخليج للدراسات، إبريل 2016

رابعا: الدوريات

1- جعفر كرار أحمد، "العلاقات الصينية الأمريكية ونذر المواجهة فى جنوب شرقى أسيا"، الدراسات الإستراتيجية، العدد 8، يناير 1997

2- معتز سلامة، "الصين والولايات المتحدة جوهر الخلاف"، السياسة الدولية، العدد 126، 1996

3- هناء عبيد، العلاقات الأمريكية – الصينية بين موازين التجارة وحقوق الإنسان، السياسة الدولية ، العدد117، يوليو1994

4- محمد إبراهيم الدسوقى، "رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين"، السياسة الدولية، العدد 112، لعام 1994

5- محمد حقى، "صراع القوى فى جنوب شرق أسيا"، السياسة الدولية، العدد 24، إبريل 1971

6- محمد سعد أبو عامود، "السياسة الأمريكية فى أسيا" ، السياسة الدولية، العدد127، 1997

7- معتز سلامة،" توسيع الناتو وهموم الصين الأسيوية"، السياسة الدولية، العدد 129، لعام 1997

8- محمد مصطفى شحاتة، "مستقبل الوحدة بين تايوان والصين"، السياسة الدولية، العدد104، 1991م

9- شولو تجنشو، "الصين وإستراتيجية جديدة، جمهورية الصين تتجه إلى الحرب التكنولوجية"، السياسة الدولية، العدد 105، 1994.

الموسوعات والقواميس

- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية 2005.) محصل عليه عليه من موقع .

Www.kotobarabia.com

المصادر الأجنبية:

1 −China's New Asia Policy, China: An International Journal, Volume 12, Number 2, August 2014, (article.)

2-Asia: The Military Balance, Volume 116, Issue 1, 2016.

3-The Asian Balance of Powers as a Long-Term Issue", in Christophe Jaffrelot (ed.), Emerging States: the Wellspring of a New World Order / Christophe Jaffrelot, ed., Columbia University Press, 2009.

4 -Robert B. Zoellick, "Whither China: From Membership to Responsibility?", NBR Analysis, volume 16, number 4, December 2005

5 -Fei-Ling Wang, "To incorporate China: A new policy for a new era," The Washington Quarterly, Volume 21, Issue 1, 1998,

6 -David M. Lampton, Same Bed, Different Dreams: Managing U.S. China Relations, 1989-2000 , Univ. of California Press, 2001

7 -Richard Baum : " United States-China Relations: The Latest Phase", National Chengchi University,2006

8 -Shiro Armstrong : "Interaction between trade , conflict and

cooperation- the case of Japan and China" , Crawford School of

Economics and Government Australian National University. September

.2007

9-The Balance Sheet China: What the World needs to know about the Emerging Superpower, Public Affairs, New York, 2006.

10 -China's 12th Five-Year Plan" How it actually works and what's in store for the next five years ", 2010

11 -ASEAN-China Free Trade Agreement : a publication of the Universal Access to Competitiveness and Trade (U-ACT) under its

Institutionalization of Multistakeholder Consultation for Trade

Negotiations (I-UST) project , Makati City , A primer,2009.

12 -Economist Intelligence Unit , “The 12th Five-Year Plan : China’s

Economic Transition”, An Economist Corporate Network (Shanghai), May 2011.

13 -Institute of World Economics and Politics/ Chinese Academy of Social Sciences. “CHINA’S ECONOMIC REFORM: SUCCESS, PROBLEMS AND CHALLENGES”. Paper prepared for discussion at the ANU-MOF conference on “Micro Economic Foundations of Economic Performance in East Asia” November 2006.

14 -Justin Yifu Lin, Fang Cai, and Zhou Li . THE LESSONS OF CHINA’S TRANSITION TO A MARKET ECONOMY. Cato Journal, Vol.16, No.2 (Fall 1996.(

15 -Wang Mengkui . China’s Economy. Beijing : China Intercontinental Press , 2006.

16 -Xiudian Dai, Understanding EU-China Relations, January 2006.

17 -Alexander Eckstein :” China s economic revolution” Cambridge University Press , 1977.

18 -Bruce Vaughn : China-Southeast Asia Relations: Trends ,Issues and Implications for the United States. Report for Congress. Updated April 4, 2006.

19 -Susan V.Lawrence. U.S. CHINA RELATIONS: AN OVERVIEW OF POLICY ISSUES, Congressional Research Service, August 1,2013.

20 -Kerry Dumbaugh, CHINA- U.S. RELATIONS: CURRENT ISSUES AND IMPLICATIONS FOR U.S. POLICY, CRS Report For Congress, July 14, 2010.

21 -U.S.- CHINA RELATIONS: AN AFFIRMATIVE AGENDA, ARESPOSIBLE COURSE, Council OF Foreign Relation,2006.

22 -WU Xinbo, CHINA AND THE UNITED STATES: CORE INTERESTS, COMMON INTERESTS AND PARTNERSHIP, Special Report,United States Institute of Peace, June 2011.

23 -William S.Cohen, SMART POWER IN U.S.- CHINA RELATIONS,CSIS Commission on China, March 2009.

24 -Kevin Rudd, THE FUTURE OF U.S.- CHINA RELATIONS,Belfre Center For Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, April 2015.

25 -Aaron L.Friedberg, THE FUTURE OF U.S.- CHINA RELATIONS: IS CONFLICT INEVITABLE?, International Security, Vol.30, No.2 (Fall 2005)

الفهرس

إهداء

شكر و عرفان

مقدمة 01

الفصل الأول : المفاهيمي والنظري للدراسة.....07

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة 07

المطلب الأول: تعريف العالقات الدولية.....07

المطلب الثاني: تعريف بعض المفاهيم (الحرب، التعاون، التوتر، التنافس، النزاع) ...09

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة 11

المطلب الأول: المقاربة الليبرالية 11

المطلب الثاني: المقاربة البنائية ومقاربة الدور 13

الفصل الثاني:طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية.....20

المبحث الأول: مراحل تطور العلاقات الأمريكية الصينية 20

المطلب الاول : ماهية العلاقات الأمريكية الصينية.....20

المطلب الثاني: انواع العلاقات الأمريكية الصينية 25

المبحث الثانى: قضايا إشكالية فى العلاقات الأمريكية الصينية.....33

المطلب الاول : قضايا الدولية و إشكالية فى العلاقات الأمريكية الصينية.....34

المطلب الثاني : بالقضايا ذات الطابع التجارى.....44

الفصل الثالث: أبعاد العلاقات الأمريكية الصينية 48

المبحث الأول: البعد الاقتصادى فى العلاقات الأمريكية الصينية..... 48

المطلب الاول : البعد الاقتصادى فى العلاقات الصينية الأمريكية..... 49

المطلب الثاني : قضايا العجز التجارى..... 57

المبحث الثانى: البعد العسكرى فى العلاقات الأمريكية الصينية..... 64

المطلب الاول : الدوافع الصينية لتحديث المؤسسة العسكرية 65

المطلب الثاني : معارضة الهيمنة وسياسات القوة وضمان سلام العالم..... 70

خاتمة..... 82

قائمة المراجع 85

مـلخص مذكرة الماستر

ومن هنا نستنتج في هذه الموضوع ان العلاقات الصينية الأمريكية بداية من التفرغ للإطار العام والنظري لنشأة العلاقة. الهدف من دراسة العلاقة هو تجسيد مدى أهمية الصراع الصيني الأمريكي إقليميا وعالميا، من خلال طرح نقاط التعاون وكذا التنافس بين البلدين، عينة الدراسة كانت العلاقات الجيوسياسية والاقتصادية وغيرها التي تحدث حول العالم، هناك حدود لهذا البحث العلمي تتمثل في وجود اختلاف ورزيا متضاربة حول هيمنة أحد البلدين على الأخر.

كما واجهنا صعوبة في ايجاد المراجع باللغة الأجنبية من خلال الفصل الأول، عرضنا البعدين المفاهيمي والأخر النظري لدراسة العلاقة الصينية الأمريكية ، تقدم فيه نمط العلاقة من خلال محددات التنافس الصيني الأمريكي، ثانيا نستعرض إمكانية وتوجهات التعاون بين القوتين وفي الأخير، تطرقنا إلى مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية.

الكلمات المفتاحية:

1/. العلاقات الصينية الأمريكية 2/. العلاقات الجيوسياسية والاقتصادية 3/ مراحل تطور العلاقات الأمريكية الصينية 4/ مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية

Abstract of The master thesis

Hence, we conclude on this subject that the Sino-US relations are the beginning of devoting themselves to the general and theoretical framework of the establishment of the relationship. The aim of the study of the relationship is to embody the extent of the importance of the Sino-American conflict regionally and globally, by raising the points of cooperation as well as competition between the two countries. The sample of the study was the geopolitical, economic and other relations that occur around the world. the two countries on the other.

We also faced difficulty in finding references in a foreign language through the first chapter. We presented the conceptual and theoretical dimensions of the study of the Sino-American relationship, in which the pattern of the relationship was presented through the determinants of Sino-American competition. Secondly, we review the possibility and directions of cooperation between the two powers. Finally, we touched on the future of Sino-American relations .

key words:

1/. Sino-US relations 2/. Geopolitical and economic relations 3/Stages of development of US-Chinese relations 4/ The future of Sino-American relations